جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

محاضرات في مقياس:

الحركات الاجتماعية

مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع

إعداد: د. فريد بوبيش

السنة الجامعية

2021/2020

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
تمهيد.....	03
المحور الأول: مفهوم الحركات الاجتماعية وخصائصها المميزة.....	04
أولا/ تعريف الحركات الاجتماعية.....	04
ثانيا/ الخصائص المميزة للحركات الاجتماعية.....	09
ثالثا/ الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية.....	11
رابعا/ الحركات الاجتماعية والثورة.....	13
خامسا/ الحركات الاجتماعية الجديدة.....	15
المحور الثاني: أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها وأنماطها.....	19
أولا/ أسس الحركات الاجتماعية.....	19
ثانيا/ مراحل نمو الحركة الاجتماعية.....	22
ثالثا/ أشكال الحركات الاجتماعية.....	26
المحور الثالث: النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية.....	27
أولا/ نظرية السلوك الجماعي.....	27
ثانيا/ نظرية تعبئة الموارد.....	28
ثالثا/ نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة.....	29

رابعا/ نظريات الضغوط الاجتماعية..... 30

خامسا/ النظريات النفسية..... 31

سادسا/ براديغم الفعل–الهوية..... 32

المحور الرابع: الدولة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية..... 32

أولا/ مفهوم الدولة..... 32

ثانيا/ الدولة والمجتمع المدني..... 33

ثالثا/ الدولة والحركات الاجتماعية..... 38

المحور الخامس: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي..... 42

أولا/ الحركات الاحتجاجية في الجزائر..... 43

ثانيا/ الحركات الاحتجاجية في تونس..... 52

ثالثا/ الحركات الاحتجاجية في مصر..... 56

رابعا/ الحركات الاحتجاجية في لبنان..... 60

خلاصة..... 63

قائمة المراجع..... 64

تمهيد:

علم الاجتماع كحقل معرفي يتسم بأن موضوعاته وقضاياه متشعبة، وأنه ليس من السهل حصر المشكلات والقضايا الأساسية الجديرة بالدراسة في هذا الحقل الواسع المجالات والعابر للتخصصات، ذلك أنه لا يكاد يخلو مجال إلا ويتناوله علم الاجتماع من زاويته المعرفية الخاصة؛ فكل ما من شأنه أن يمس حياة الناس والمجتمع يستحق أن يكون موضوعا للدراسة في علم الاجتماع. غير أن الإعداد الأكاديمي الجامعي للطلبة المتخصصين في هذا الحقل المعرفي يفرض على المنهاج التعليمي المعتمد في هذا الإعداد الأكاديمي، الاقتصار على الموضوعات والقضايا الجوهرية التي تدخل في صميم اهتمام علم الاجتماع كحقل معرفي مستقل.

وتعتبر السنة الثانية ليسانس من التكوين الأكاديمي الجامعي لطلبة علم الاجتماع أهم مرحلة في الإعداد القاعدي لهم في هذا الحقل المعرفي، لأن الطالب خلال هذه السنة من تكوينه الأكاديمي يتلقى مجموعة من المقاييس والمواد العلمية المقررة في هذا الصدد، والتي هي من صميم حقل علم الاجتماع. ويُعد مقياس "الحركات الاجتماعية" أحد أهم هذه المواد التي يتوجب على الطلبة في السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع، الإلمام بقضاياها المتعددة وامتلاك معرفة سوسيولوجية كافية بخصوصها. ويعد هذا المقياس أيضا من وجهة نظري الشخصية كأستاذ علم الاجتماع؛ من بين أفضل المواد السوسيولوجية التي قمنا بتدريسها لطلبة علم الاجتماع نظرا لما تثيره القضايا والمشكلات المطروحة في هذه المادة من خيال سوسيولوجي وروح علمية لدى الطلبة.

وبناء عليه قمنا بإعداد هذه المطبوعة الموجه إلى طلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع في مقياس "الحركات الاجتماعية" بشكل يتيح للطالب الإلمام بمحتوى ما هو مقرر في هذه المادة، وبهدف إثراء معارف الطلبة وتعزيز فهمهم ومهاراتهم في التفكير السوسيولوجي، والكتابة، والمراجع، والبحث، بخصوص المواضيع والقضايا الرئيسية التي تم تناولها في هذه المادة العلمية.

المحور الأول: مفهوم الحركات الاجتماعية وخصائصها المميزة

أولا/ تعريف الحركات الاجتماعية:

الحركات الاجتماعية هي سمة من سمات الحياة الحديثة التي تطورت كشكل جديد للعمل الجماعي خلال أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر(D'Anjou & Van Male, 1998 : 208)، ويُعتبر عالم الاجتماع الألماني "لورينز فون شتاين" (Lorenz von Stien) أول من تعامل ولأول مرة مع مفهوم "الحركة الاجتماعية" في كتابه "تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من عام 1789 حتى عام 1850م" (Mrigendra, January 2012: 6). حيث تم نحت مصطلح الحركات الاجتماعية سنة 1842م على يد "شتاين"؛ للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء (العطري، 2011: 17).

ويذكر "رودلف هيبرل" (Rudelf Heberle) في كتابه "الحركات الاجتماعية–مقدمة لعلم الاجتماع السياسي"، أن "لورنز فون شتاين" هو أول من قام بمحاولة لتعريف مصطلح الحركات الاجتماعية تعريفا علميا، ففي مؤلفه عن تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا (1789–1850)، والذي نُشر لأول مرة عام 1850م، تناول "شتاين" الثورة الفرنسية ليس من وجهة نظر التغييرات التي طرأت على البناء الحكومي، بل سعى إلى التأكيد على أهمية ما أحدثته الثورة من تغييرات شاملة عملت على خلق مجتمع جديد. بل إن "شتاين" كان يعتبر أن بناء المجتمع هو الذي يُشكل طابع تغييره السياسي، كما أوضح دور المصالح الفردية والمادية للأفراد والطبقات بوصفها أساس كل تغيير اجتماعي، فالمصلحة هي جوهر كل تفاعل إنساني ومن ثم فهي أساس الحركة الاجتماعية والمبدأ الذي يستند إليه المجتمع. ومن هذه الزاوية خلُص "شتاين" إلى نتيجة مؤداها أن صراع الطبقات ومصالحها هو العامل الرئيسي المحدد للحياة الاجتماعية، كما أنه استخدم مفهوم "البروليتاريا" وطبقه على الطبقة العاملة الصناعية التي كانت تنمو وقتئذ في المدن الأوروبية الغربية(شلبي، 2008: 130).

ومن ثم نظر "شتاين" إلى حركة الطبقة العاملة باعتبارها الحركة الاجتماعية في القرن التاسع عشر، وسعى إلى دراسة وتحليل أسباب نشأة وتطور حركة الطبقة العاملة ومحاولاتها لاكتساب القوة الاقتصادية والسياسية، مستخدما مفهوم الحركة الاجتماعية. ولقد أثر مفهوم شتاين للحركة الاجتماعية بحسبانها الجهود التي تبذلها الطبقات الاجتماعية من أجل بناء مجتمع جديد، تأثيرا واضحا على المفكرين الاشتراكيين الألمان خلال القرن التاسع عشر، حيث نجدهم يتفقون مع شتاين على وصف حركات الطبقة العاملة بأنها حركات اجتماعية حقيقية. ويُعد "وارنر سومبارت" (W.Sombert) من أبرز الذين تأثروا باتجاه شتاين الفكري وتابعوا آراءه، فلقد نظر إلى الاشتراكية والشيوعية بحسبانها التجليات الفكرية والروحية للحركة الاجتماعية الحديثة، وهو يُعرف هذه الحركة الاجتماعية بأنها كل الجهود والمحاولات الرامية إلى تحرير الطبقة العاملة وتحقيق الهدف المثالي للاشتراكية (شلبي، 2008: 131)

وربما كانت نظرية كارل ماركس (K.Marx)، من أوضح النظريات التي تناولت بطريقة قاطعة بناء الحركات الاجتماعية وطابعها، فالحركة الاجتماعية عنده تتحدد أساسا في ضوء طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، بحيث تصبح الحركة تعبيرا عن المصالح والصراعات الطبقية، ومن ثمة فالحركة الاجتماعية تعني ذلك التحرك الجماهيري الذي ينشأ كنتيجة للصراع الطبقي... ولذا يُعد الصراع الطبقي عنصرا أساسيا في تعريف وتفسير الحركة الاجتماعية داخل السياق الماركسي (شلبي، 2008: 132).

ولقد آمن "رودلف هيبرل" بأن المعيار والمحك الأساسي للحركة الاجتماعية هو سعيها لإحداث تغييرات أساسية وجذرية في النظام الاجتماعي، وبصفة خاصة في القوانين الأساسية للملكية وعلاقات الإنتاج. وارتأى أنه لا يمكن أن نقصر مفهوم الحركة الاجتماعية على حركة الطبقة العاملة فحسب، كما ذهب إلى ذلك "شتاين" فالحركة الفاشية وحركات التحرر الوطني من الاستعمار وحركات الفلاحين .. كل ذلك يدخل في إطار ما يُسمى بالحركات الاجتماعية (شلبي، 2008: 133).

ويذكر "هيبرل" أنه حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين لم تتجاوز البدايات الأولى لدراسة الحركات الاجتماعية داخل علم الاجتماع سوى ثلاث أو أربع أعمال نظرية منظمة حاولت تقديم معالجة شاملة للحركات الاجتماعية.. ولكن يُلاحظ على هذه الدراسات أنها لم تُقدم تحليلا سوسيولوجيا منهجيا وشاملا ومقارنا للحركات الاجتماعية، كما أنها لم تُحاول أن تُحلل الأصول الاجتماعية والأسس الاجتماعية–النفسية للحركات الاجتماعية التي اهتمت بدراستها (شلبي، 2008: 132–133).

وبالرغم من الحضور القوى الذي باتت تسجله الحركات الاجتماعية في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية _في وقتنا الراهن_ فإن إيجاد مفهوم دقيق وموحد لها مازال بعيدا، والنتيجة هي طبعا تعاريف غير نهائية، تؤسس اختلافها وتناقضها أحيانا على خلفية الأطر المعرفية والتوجهات الأيديولوجية، وهو ما يفضي في نهاية الأمر إلى ضبابية في الرؤية وفى تقدير حجم وطبيعة الكثير من الحركات الاجتماعية. إن التباس المفهوم يثير من ناحية ثانية إشكالية أخرى على مستوى القراءة والنمذجة؛ ففي أي سياق يمكن تفكيك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟ ووفق أي منظور أو توجه سياسي وأيديولوجي يمكن تحليلها؟ خصوصا أن التراكم المعرفي الذي تحقق في هذا الباب لم يسلم كثيرا من ثقل الايدولوجيا؛ فالحركات الاجتماعية ظلت لزمن بعيد أسيرة فهم مصطبغ برهانات الصراع الدائرة قبلاً بين المعسكرين الشرقي والغربي، بما يفيد في إنتاج قراءات ماركسية أكثر انتصارا للحركات الاجتماعية، باعتبارها صراعا طبقيا وجسرا نحو التغيير، وأخرى رأسمالية لا ترى فيها إلا "عدوًا احتياطيًا" يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ (العطري، 2011: 18–19).

وفي إطار أشهر التعريفات المقدمة للحركات الاجتماعية على سبيل المثال؛ يشير "هربرت بلومر" (H. Blumer) إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معيّن؛ فالحركات الاجتماعية هي

في نظره "مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والرغبة في إقامة نسق جديد". والشرط المؤسس لأية حركة اجتماعية يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر، والحركة الاجتماعية لا تكتسب شرعية الوجود إلا إذا جعلت التغيير شرطًا وجوديًا لها، وإلا سقطت عنها عناصر المبنى والمعنى. وفضلاً على هاجس التغيير، يحضر في تعريف الحركة الاجتماعية عنصرا آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو بالضبط عنصر الاستمرارية؛ فقاموس علم الاجتماع "لغولد وكولب" يؤكد أنها جهود مستمرة لجماعة اجتماعية تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة لجميع الأعضاء، فالفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية إلى الانتماء مفهوميا إلى الحركة الاجتماعية كجهود منظمة وغير عابرة تروم كتابة زمن آخر، ينتفي فيه واقع، ويتأسس فيه آخر. كما تفترض الحركة الاجتماعية درجة معيّنة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، وهذا ما يلح عليه "غي روشي" (Rocher) مُبرزًا "أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة" وهذا ما يقود إلى الاعتراف مرة أخرى بحساسية عنصر القضية الموجبة والمولدة للحركة الاجتماعية؛ فكل حركة تعمل من أجل قضية معيّنة، وتحتج أساسا من أجلها. ومنه يمكن الانتهاء إلى أن الحركة الاجتماعية لا تكتسب مبناها ومعناها بعيدا عن الحد الأدنى من التنظيم ووضوح الأهداف وشرط القضية، وقبلاً وجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير تتحقق حولها درجة من الإجماع (العطري، 2011: 19).

وعند استعراض الكتابات المفسرة لمفهوم الحركات الاجتماعية نلاحظ أن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعية قد أجمعوا على وجود عدة عناصر أساسية لابد من توافرها في الحركة الاجتماعية حتى تستحق هذا المُسمّى، هذه العناصر هي: جهود منظمة، ومجموعة من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير، ومكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية "هي تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة" (الشوبكي، وآخرون، 2014: 58).

العناصر نفسها نجدها في التعريف التالي: "يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير؛ وهي تشمل أيضا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكارا مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. كما يُشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية تتكون من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير (الشوبكي، وآخرون، 2014: 58).

ومن أهم التناولات التي قُدمت في مجال البحث في الحركات الاجتماعية وإيجاد تعريف لها، ما قدمه عام الاجتماع الفرنسي "آلان تورين" الذي يستند في انهجاسه بالحركة الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة، باعتباره فكرًا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن الحركات الاجتماعية هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية؛ فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات (العطري، 2011: 25).

أما "تشارلز تلي"، ومن بين الإسهامات العديدة التي قدمها لدراسة الحركات الاجتماعية، فقد أمد الباحثين في هذا المجال بتعريف للحركات الاجتماعية قد يُعد الأكثر شيوعا، حيث يُعرف الحركات الاجتماعية على أنها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد (تلي، 2005: 15).

ويقول "تشارلز تلي" في كتابه "الحركات الاجتماعية" إنها؛ أي الحركات الاجتماعية "تعني مجموعة خاصة ومتصلة ومتطورة وتاريخية من التفاعلات والممارسات السياسية. إنها تعني التركيبة المتمايزة من الحملة وذخيرة التحركات وعروض الوقفة"(تلي، 2005: 44).

بينما يؤكد "ديلا بورتا، وديانى" أن الحركات الاجتماعية هي عملية اجتماعية متميّزة، تقوم على ميكانيزمات تُتيح للفاعلين المنخرطين في الفعل الجمعي: الدخول في علاقات صراع مع خصوم محددين بوضوح، والانضمام إلى شبكات غير رسمية كثيفة، وتقاسم هُوية جماعية متميّزة (Della Porta, Diani, 2006: 20).

إجمالا يمكن القول أن تعريفات الحركات الاجتماعية كثيرة، لكن القليل منها ينطبق بالضبط على ما هو موجود على أرض الواقع (Bendaña, 2006: 6). ومن خلال ما سبق يبدو أنه من الصعب إيجاد تعريف دقيق متفق عليه حول مفهوم الحركات الاجتماعية، وذلك نظرا لاختلاف الخلفيات النظرية والإيديولوجية والمعرفية لدى المهتمين بهذا الموضوع في الحقل السوسيولوجي، وعليه يجدر بنا فيما يلي تناول أهم الخصائص والركائز التي تُشكل مجتمعة، أساسا لصياغة تصور واضح ومحدد لمعنى الحركة الاجتماعية.

ثانيا/ الخصائص المميزة للحركات الاجتماعية:

بالرغم من تعدد وتباين التصورات والتعريفات للحركات الاجتماعية، فإنه بالإمكان العثور على بعض العناصر والركائز التي تُشكل مجتمعة، أساسا لصياغة تصور واضح ومحدد لمعنى الحركة الاجتماعية، ويتصف بقدر من الشمول والمرونة والملائمة الأمبيريقية في آن واحد. كما أن هذه العناصر والركائز تكون بمثابة الحدود التي تُميز الحركة الاجتماعية عن غيرها من الظواهر الأخرى المشابهة لها، كالإضرابات، وحركات التمرد والاحتجاج المحدود، والاتجاهات والميول. ويمكن لنا إجمال هذه العناصر والركائز على النحو التالي(شلبي، 2008: 147):

1_ ثمة واقع اجتماعي منقسم إلى طبقات متناقضة ومتعادية في المصالح والأهداف، وأهم ما يتسم به هذا الواقع هو التفاوت البين في مستويات وفرص الحياة، ويُكوّن هذا الواقع بمشتملاته الظرف الاجتماعي المادي الذي تتأسس وتنشأ في سياقه الحركة الاجتماعية.

2_ هذه الوضعية تُثير لدى المتضررين من استمرارها إحساسا بعدم الرضا والسخط والاستياء. وهذا الشعور وإن كان يختلق بشكل عفوي، إلا أن الاحتكاك الفعلي لهؤلاء المتضررين بواقعهم ومشكلاتهم الحياتية من شأنه أن يعمل على خلق وبلورة ثقافة فرعية وأيديولوجية بديلة ومضادة لما يُروج له النظام القائم المسيطر، وهذه الأيديولوجية تطرح بديلا مغايراً للمجتمع والنظام.

3_ الركيزة الثالثة هي تشكل الوعي لدى تلك الجماعة بواقع المجتمع الذي يعيشون فيه، بكينونتهم الاجتماعية وهويتهم الطبقية.

4_ العنصر الرابع، هو ضرورة تكتل الجهود الجماعية والإرادات الواعية والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة والمشاركة الفاعلة من جانب أعضاء الحركة في اتجاه تغير المجتمع في اتجاه يُحقق مصالح أعضاء الحركة، وبأي وسيلة بما في ذلك العنف والخروج على الشرعية أو الأفعال السليمة. الأمر الذي يعني أن الصراع هو توأم الحركة الاجتماعية.

5_ العنصر الخامس، وهو أن الحركة الاجتماعية في سعيها لانجاز أهدافها تتطلب بالضرورة توافر حد أدنى من التنظيم. وتتفاوت الحركات الاجتماعية تفاوتا كبيرا في هذا المجال، وذلك بالنظر إلى طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها. فبعض الحركات الاجتماعية، في ظل شروط معينة قد تتبنى تنظيما له طابع السرية، في حين أنها في ظل شروط أخرى قد تخرج إلى الممارسة العلنية، كما أن بعض الحركات قد تتبنى أسلوبا تنظيميا فضفاضًا وغير رسمي، في حين تعتمد حركات أخرى على التنظيم البيروقراطي الدقيق.

وبالنظر إلى هذه العناصر والركائز يمكننا أن نعرّف الحركة الاجتماعية والسياسية، بأنها تلك الجهود الجماعية لجماعة أو طبقة اجتماعية يعملون معا وبوعي ودأب لتغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي القائم في كليته وشموله تغييرا جذريا أو تغيير بعض أوجه هذا النظام، سواء بالثورة وقلب النظام، أو بانتهاج طريق إصلاحي. ولكي يُنجز هؤلاء أهدافهم فإنهم يمرون بعدة مراحل، تبدأ بحالة السخط ونضج وعيهم وتكتيل إرادتهم وتنظيمهم في تنظيمات رسمية وغير رسمية، وتحركهم في اتجاه هدف محدد هو النضال والصراع من أجل التغيير في الاتجاه الذي يحقق مصالحهم، مستخدمين أساليب ووسائل متعددة تُحتمها طبيعة الظرف الاجتماعي التاريخي الذي يتحركون في سياقه، وهذه الوسائل تتراوح مابين اللفظ أو الكلمة منطوقة ومكتوبة، والعنف المادي المباشر الموجه لتدمير النظام(شلبي، 2008: 145).

ثالثا/ الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية:

غالبًا ما يتم ربط الحركات الاجتماعية بالاحتجاجات الجماهيرية، ومع ذلك هناك اختلافات كبيرة بين الاحتجاجات العفوية في الشوارع والجهود المحسوبة لمعارضة هياكل السلطة والمطالبة بالإصلاح (The National Democratic Institute, 2016: 2). فالحركة الاحتجاجية هي فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضدّ أخرى حول قضية محدّدة ومحدودة وملحّة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظومة التنظيم الاجتماعي، وهي بهذا المعنى عامة، ومتعددة الأشكال، ومتنوعة الأساليب. فهي كفعل اعتراض، أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية والسياسية في مواجهة السلطة، وقد تأخذ نموذجاً ناعماً أو حازماً في استخدام القوة واحترام القانون والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيُّف، وما يميّزها كفعل اعتراض هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، سواء بالعمل العنفي أو العمل الشرعي، إن بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام، أو غير ذلك من الممارسات (الشوبكي، وآخرون، 2014: 169).

وقد ارتبط الاشتغال النظري على الحركات الاحتجاجية في إطار الحركات الاجتماعية بمرحلتين تاريخيتين هما(الشوبكي، وآخرون، 2014: 89):

1_ مرحلة الحداثة التي اكتملت معالمها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث سيادة التصنيع والعلاقات الرأسمالية في الإنتاج الاقتصادي، وحيث سيادة الدولة_المواطن في العلاقات المجتمعية السياسية، وحيث كانت الغلبة في الحركات الاجتماعية والاحتجاجية للتحرّكات الطبقية، وبخاصة العمالية من أجل مطالب اجتماعية وسياسية، تُعطى للعمال ومن لفّ لفّهم، وقد أُطلق عليها حديثاً الحركات القديمة.

2_ مرحلة ما بعد الحداثة، بحسب البعض، ومرحلة الرأسمالية في طورها العالمي، بحسب البعض الآخر، التي عُرفت في أواخر القرن العشرين، حيث غلب على الإنتاج الاقتصادي الطابع الآلي، وحيث تراجعت الدولة لصالح التكتلات الإقليمية والدولية، السياسية وغير السياسية، وحيث كانت الغلبة في الحركتين الاجتماعية والاحتجاجية للفئات المهمّشة في المجتمعات (نساء، أقليات قومية ودينية، منبوذين... الخ)، وقد أطلق عليها اسم الحركات الجديدة.

لم يصل هذا الاشتغال على الحركتين، الاجتماعية والاحتجاجية، في المرحلتين، إلى تحديد واحد لكُلّ منهما، بل كان متنوعاً بتنوع الحقول المعرفية والاتجاهات والمدارس، وغلب عليه عدم التمييز بينهما، وإيلاء الحركة الاجتماعية الاهتمام الأكبر. ويمكن استنتاج أربعة عناصر من هذا الاشتغال النظري في تكوين الحركة الاحتجاجية هي: فعل الاعتراض (الاحتجاج)، المعترض (فئة مجتمعية أو تنظيم...)، المعترض عليه (فئة مجتمعية و/أو سلطة...)، موضوع الاعتراض (سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً...)، وهي العناصر التكوينية نفسها للحركة الاجتماعية (الشوبكي، وآخرون، 2014: 90).

وتختلف الحركة الاحتجاجية عن الحركة الاجتماعية في ثلاث صفات تتعلق بطبيعة كلّ منهما(الشوبكي، وآخرون، 2014: 90) وهي:

أ_ في فعل الاعتراض، شكلاً وإدارة وأسلوباً، إذ يتصدر هذا العنصر في دراسة الحركة الاحتجاجية، ولا يكون ذلك في دراسة الحركة الاجتماعية.

ب_ في المعترض الذي يقتصر على تجمّع منظّم لفئة أو لفئات هامشية في الحياة السياسية في تحديد الحركة الاجتماعية، ولا يقتصر على ذلك في الحركات الاحتجاجية التي قد تكون أيضاً هيئة ذات تمثيل شرعي (حزباً، نقابة أو هبّة عفوية) قد تتحول إلى حركة اجتماعية أو حزب سياسي.

ج_ في موضوع الاعتراض، وهو واحد في الاثنين، ويتميز في الحركة الاجتماعية من الحركة الاحتجاجية بعدم استهدافه الوصول إلى السلطة، في حين قد يكون ذلك وغيره في الاحتجاجية.

رابعا/ الحركات الاجتماعية والثورة:

يستخدم معظم المفكرين اصطلاح الثورة للدلالة إما على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا عنيفة بحكم آخر. أو للدلالة على تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف كما هو الحال عندما نقول ثورة علمية، ثورة فنية، ثورة ثقافية، فإن هذه التغييرات المعاصرة تستخدم لوصف تغييرات شاملة في مجالات متعددة من الحياة (الكيالي، وآخرون،1979: 870).

وتحدد "موسوعة علم الاجتماع" الثورة تحديدًا واضحًا، بوصفها "التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا، من نمط سائد إلى نمط جديد، يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجيا وأهداف الثورة. وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية وبيضاء. وقد تكون فجائية سريعة، أو بطيئة تدريجية. وإذا دققنا النظر في التراث النظري المعاصر الذي يتناول الثورة، نلاحظ وجود أربعة مواقف

فكرية متميزة، وإن كانت تشترك جميعها في سمات معينة على النحو التالي(موسوعة مقاتل من الصحراء، 2020):

*الموقف الأول: ينطلق من مفاهيم اقتصادية؛ فالثورة في المقام الأول ظاهرة اجتماعية، لها أسباب اقتصادية واضحة. ويبدو أن وجهة نظر "كارل ماركس" تحتل أهمية خاصة في هذا السياق، أي أن الثورة تنجم عن زيادة البؤس وانتشار الفقر، وفي المقابل هناك وجهة نظر أخرى أكدها "ألكسي دي توكفيل" وهي أن الثورة تنشأ عن زيادة الرخاء، ويؤيد ذلك التطورات الحديثة التي طرأت على حركات الشباب في العالم العربي.

*الموقف الثاني: ينطلق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية، ومن المحاولات النظرية التي تتسق مع هذا الموقف تلك التي قدمها "تشالمرز جونسون" في كتابه (الثورة والنسق الاجتماعي) حيث عرض تصنيفاً لمختلف الحركات الثورية ميّز فيه بين التمرد الفوضوي، والثورة الشيوعية، والانقلاب التآمري، والعصيان الجماهيري المسلح.

*الموقف الثالث: ويستند إلى قضية أساسية، وهي أن الثورة تعتمد على إحساس الفرد بالاغتراب عن المجتمع الذي يعيش فيه. ويؤيد ذلك كتابات "تالكوت بارسونز" و"روبرت ميرتون". وعلى الرغم من أنهما ذهبا إلى أن معظم أعمالهما قد انطلقت من مفاهيم سوسيولوجية واضحة، إلا أن تحليلاتهما للثورة كشفت عن نزعة سيكولوجية واضحة، ومن ثم بدت الثورة في نظرهما وكأنها حالات مرضية، علاجها ربط الفرد بالمجتمع وتكامله معه.

*الموقف الرابع: ينطلق من أن الثورة ظاهرة سياسية تتعلق أساساً باستبدال القوة السياسية. ويمثل هذا الموقف "أرسطو" و"ماكيافيلي" و"جون لوك". ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحولات الاجتماعية في ضوء المعنى السياسي للثورة.

إن العلاقة متداخلة ومتشابكة بين الثورات والحركات الاجتماعية؛ فهي علاقة شامل بمشمول، حيث نجد في الثورة الواحدة حركات اجتماعية مختلفة ومتنوعة الأهداف والاختصاصات، وتشترك جميعا في إحداث الثورة. وفي محاولة تحديد العلاقة بين الحركة

الاجتماعية والثورة، نستطيع حصر ثلاث رؤى فكرية (موسوعة مقاتل من الصحراء، 2020)؛ وهي:

1_ الأولى: ترى وجود اختلاف هيكلي بين الثورة والحركة الاجتماعية في التنظيم والغايات بينهما، ولكنها تفشل في تفسير تحول بعض الحركات الاجتماعية إلى ثورات كاملة، ما دامت ترى الاختلاف هيكلي أو بنائي، في الغايات والتنظيم.

2_ الثانية: ترى أن هناك تشابها بين الحركة الاجتماعية والثورة؛ فوضعتهم في إطار واحد، وحصرت الفروق بينهما في المدى والحجم فقط؛ فالأوضاع الثورية تشابه الحالات القصوى من دورات الحركات الاجتماعية.

3_ الثالثة: تنطلق من أن الحركات الاجتماعية والثورات يشتركان الأوضاع الهيكلية ذاتها في بدايتهم، ولكنهم يختلفون في المخرجات، ذلك أن تطور الحركات الاجتماعية إلى ثورة كاملة يعتمد على كيفية تعامل النظام والنخبة والجماهير مع الحدث الثوري.

خامسا/ الحركات الاجتماعية الجديدة:

مع تراجع الصورة الكلاسيكية لحشد الحركات العمالية، ظهر تعبير "الحركات الاجتماعية الجديدة"، اعتبارًا من منتصف ستينيات القرن العشرين، ليشير إلى مجموع أشكال الفعل الجماعي التي راحت تتطور خارج نطاق الدوائر الصناعية، على نحو أدى إلي إعادة النظر في المنطق الدافع للتعبئة. وقد دشن كلٌّ من النضال من أجل حقوق السود الأمريكيين وتصاعد المطالبات البيئية والإقليمية والنسوية والمناصرة للسلام والطلابية والمثلية جنسيًّا، فترة جديدة تتسم بظهور رهانات محدَّدة نسبيًّا، ومعارضة إلى حد كبير للنظام السياسي والاجتماعي التقليدي، وفقًا لبعض المراقبين (سيسيل، أوليفيه، وليليان، 2017: 123).

وقد استُعمل تعبير "الحركات الاجتماعية الجديدة" لأول مرة سنة 1968م من طرف عالم الاجتماع الفرنسي "آلان تورين"، وجعل من هذا المصطلح الخط الرئيس لكتاباته حول أحداث مايو عام 1968 في فرنسا، ثم اتخذه موضوعا لسلسلة أبحاث أجراها في فرنسا مع

عدد من الباحثين منهم: "فرنسوا دوبيه"، و"ميشال فيفيوركا" و"سوزا هيجيدوس" و"ج.سترزلكي". وفي كتاب له بعنوان "عودة الفاعل" (Le retour de l'acteur) عام 1984، قدّم "تورين" خلاصات نقدية حول هذه الحركات الاجتماعية الجديدة في نهاية سبعينيات القرن المنصرم: الحركات النضالية الأوكسيتانية ضد الدولة الفرنسية، وحركة التضامن في بولونيا، والحركة النقابية في فرنسا (تورين، 2011: 262).

وخرج "تورين" من هذه الدراسات بخلاصة عامة مؤداها أن عددا من الحركات المذكورة يشكل، بالدرجة الأولى، حركات ثقافية مختلفة تماما عن تلك التي كانت توجهاتها السوسيو–اقتصادية قد ترسخت في المجتمعات الصناعية؛ في أيديولوجيا وأشكال عمل موروثة من الحركة العمالية ومن ميولها الثورية، بنوع خاص. وقدّم "تورين" تفسيرا لحركة مايو عام 1968م في فرنسا، معتبرًا أن وحيها الرئيس الذي ينبثق من الطلاب والشبيبة، كان في تمام الجدة، ومعه دخلت الثقافة إلى المجال السياسي (تورين، 2011: 263).

ويرى "تورين" أن جديد هذه الحركات، هو نفسهُ الذي أوحى لاحقًا بخلق حركة عولمة مغايرة في العديد من البلدان، بل وكثير من حركات البيئة السياسية، بإبراز التناقض بين القوى التقنية والاقتصادية غير المضبوطة، وتنوع الأجناس والثقافات والنشاطات المحلية والألسنة التي تُساهم في تشكيل ذاتية كلٍ منا. وبصورة أشمل، بانتفاضهِ على نفي الذاتية وإبطال احترام الفاعل نفسه مثل ثورة النساء على واقع معاملتهنّ كسلع جنسية معاملة تتحدد بقوانين السوق التي يحكمها العرض والطلب. ثم موضوع الاعتراف بالتنوع الثقافي، وبالتالي بالأقليات، بخلاف التقدمية التطورية التي كانت تُعلن أن كل الطُرقات تؤدي إلى نيويورك (بدلا من روما)، حتى ليُمكن القول إن النزاع المركزي الذي يتحكم بها يُعارض بين العولمة والذاتيات ثم، في صميم هذه الذاتيات، بين العولمة وإرادة الفرد في أن يكون ذاتًا فاعلة، أي أن يجعل هدفه الرئيس المدامجة بين تجارب شديدة التنوع في وحدة وعي ذاتي يُقاوم الضغوط والإغراءات الوافدة إليه من خارج (تورين، 2011: 263–264).

"إن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تنطلق من مبدأ تغيير الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، بل تُدافع عن حرية كل فرد ومسؤوليته، وحيدًا كان أو ضمن جماعة، ضد منطق لا شخصي هو منطق الربح والمنافسة، وأيضا ضد نظام قائم يقرر ما هو سويّ أو شاذ، مُحلل أو محرّم" (تورين، 2011: 265).

بعد بضع سنوات انتقلت موجة الحركات الاجتماعية من أوروبا إلى بلدان العالم الثالث، واللافت للنظر أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعاتها اللاتينية والآسيوية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة حيث تأسست في خضم حركة مطلبية اقتصادية، أو مهنية مباشرة للتعبير عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق هذه المطالب الاقتصادية المحددة. واللافت أيضًا أن هذه الحركات –سواء في طبعاتها الأولى الأوروبية (السياسية) أو في طبعاتها التالية في العالم الثالث (المطلبية الاقتصادية)– ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن أطر الأحزاب والنقابات التقليدية رغم قوة الأحزاب والنقابات في العديد هذه البلدان، وقيل في تفسير ذلك إن هذه الحركات الاجتماعية لا تملك مطالب اجتماعية شاملة ومحددة، ولا يجمع أعضاءها بالضرورة أيديولوجيا محددة، بل ولا يجمع أعضاءها حتى قناعات وأهداف سياسية كلية تتعلق بالتغيير الكلي الذي يستهدف الوصول إلى شكل معين للحكم، أي أن هذه الحركات لا تسعى من أجل الوصول إلى السلطة، ولا تسعى أيضا إلى المشاركة فيها، وعليه فلم يكن من المنطقي أن تعمل هذه الحركات في إطار برامج وخطط الأحزاب السياسية (زهران، 2007: 14).

ويمكننا القول إجمالاً إن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتبنى بصفة عامة مطالب اجتماعية اقتصادية تندرج في مجموعتين، الأولى تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقه إلى التنظيم النقابي أو الاجتماعي من قبل، والمجموعة الثانية تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعات سكانية لا تندرج ضمن إطار فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل (زهران، 2007: 15).

عبرت المجموعة الأولى من الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي تتبنى مطالب فئات اجتماعية لها موقع في التقسيم الاجتماعي للعمل، عن فئات جديدة لم تنجح في تنظيم نفسها نقابيا من قبل، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئات في معظمها فئات مهمشة اعتادت قوى اليمين –وبالذات قوى اليمين الفاشي– أن تستخدمها فيما أهملتها قوى اليسار التقليدي. ونقصد بالفئات المهمشة مثلاً الباعة الجائلين، وعمال اليومية غير المهرة (الفواعلية)، والعمال أنصاف المهرة الذين ينتقلون من عمل إلى آخر، وخادمات المنازل..الخ، فهذه الفئات المهمشة والتي تعيش في العشوائيات البائسة على أطراف المدن، يطحنها الفقر والمرض والجهل، وقد اعتادت الطبقات الرأسمالية المالكة في العديد من المجتمعات استخدام هؤلاء التعساء المقهورين للعمل في المصانع عندما يقوم العمال في مصنع ما بإضراب عن العمل من أجل تحسين شروط حياتهم، أي اعتادت الطبقات المالكة أن تستخدمهم كـ"أسرى إضراب" في مواجهة عمال الصناعة المضربين، أو اعتادت أن تستخدمهم لتحقيق الغاية نفسها كبلطجية في مواجهة الاحتجاجات العمالية والسياسية (زهران، 2007: 15–16).

أما المجموعة الثانية من الحركات الاجتماعية التي تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لفئات سكانية محددة فهي المجموعة التي تتبنى مطالب فئات لا تؤدي دورا واضحا ومحددا في التقسيم الاجتماعي للعمل، وأبرز أمثلة هذه المجموعة هي الحركات التي تناضل ضد تلوث مياه نهر ما مثلا، فالجماعة المضارة من تلوث النهر ستضم بالتأكيد أشخاصا ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، وعلى الرغم من ذلك فإنهم أصحاب مصلحة مشتركة وواضحة في عدم تلوث النهر، ربما لأنهم يعيشون من صيد أسماكه، وربما لأنهم يستمتعون بالتنزه على ضفافه، وربما لأنهم يشربون من مياهه، وهكذا تتعدد الأسباب التي تدفعهم للنضال ضد تلوث النهر، ولكن تظل مصلحتهم في الدفاع عن مياه النهر ضد التلوث مصالح واحدة. ويمكننا القول إجمالا إن الحركات الاجتماعية الجديدة –وبالذات في بدايات ظهورها في أوروبا– تندرج تحت هذه المجموعة من الحركات الاجتماعية التي عبرت عن مطالب جماعات من السكان لا ينتمون –على عكس ما هو سائد في الأدبيات السياسية وبالذات

اليسارية– لفئات اجتماعية بالمعنى الدارج، أي فئات اجتماعية لها الموقع المحدد نفسه في العملية الإنتاجية؛ كأن تقول مثلا: عمال المناجم أو أصحاب الصناعات الصغيرة أو ملاك الأراضي الزراعية الكبار...الخ، فقد ظهرت –مثلا– إلى جوار الحركات التي تُدافع عن البيئة في السبعينات، حركات أخرى ضد الحروب وثالثة لنزع السلاح، ورابعة لتحرير المرأة، وكانت هذه الحركات تضم أشخاصا من فئات اجتماعية مختلفة تماما (زهران، 2007: 19–20).

تلخيصا لكل ما تقدم يمكننا القول إن الحركات الاجتماعية الجديدة عبرت إما عن مطالب سياسية جزئية أو عن مطالب اقتصادية مهنية، وعملت هذه الحركات بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات وسعت للتعبير عن مصالح مشتركة لأشخاص قد ينتمون لفئات اجتماعية مختلفة كما سعت للتعبير عن فئات مهمشة أو فئات جديدة(زهران، 2007: 21).

المحور الثاني: أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها وأنماطها

أولا/ أسس الحركات الاجتماعية:

تتطلب إدارة الحركات الاجتماعية –حسب تشارلز تيلي– إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية. فالحركات الاجتماعية يمكن أن تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاثة عناصر وظيفية (الشوبكي، وآخرون، 2014: 60) هي:

1– الحملة (Campaign): وهي مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة. فعلى خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي، نجد أن الحملة تمتد لما بعد الأحداث الفردية، ولو أن الحركات الاجتماعية غالبا ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائما ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل هي:

*مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.

*المستهدفون الذين توجه إليهم المطالب.

*جمهور من نوع أو آخر.

2- ذخيرة الحركة الاجتماعية (Social Movement Repertoire)**:** عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي (خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة، ومواكب مهيبة، واعتصامات، ومسيرات، وتظاهرات، وحملات مناشدة، وبيانات في الإعلام العام، ومطويات أو كراسات سياسية).

فمفهوم الذخيرة (Repertoire) يدل على وجود حالة من الاستعداد والقوة، ويُعد من أهم المفاهيم التي قدمها الباحثون في مجال الحركات الاجتماعية، وعلى رأسهم "تشارلز تلي"، ويُقصد به "مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة. وهذا المفهوم يدعونا إلى البحث في نماذج من الإملاء الجماعي للمطالب، وانتظام طرق تجميع الناس وترابطهم معا لرفع مطالبهم عبر الزمان والمكان". وهو من أحد جوانبه مفهوم ثقافي لتركيزه على عادات الناس في التنازع، وذلك في إطار حدوث العمل الجماعي كنتيجة لتوقعات مشتركة وارتجالات متعلمة. ومن ثم، فإن مفهوم الذخيرة ليس مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب، بل يعني أيضا مجموعة من المعاني التي تظهر في إطار العلاقات داخل الصراعات؛ معان كما يصفها "غيرتز"(Geertz) تُصاغ في تدفق الأحداث، فالذخائر هي "إبداعات ثقافية متعلمة، لكنها ليست مشتقة من فلسفة مجردة، ولا تتشكل نتيجة لدعاية سياسية، فهي تظهر من الصراع"

3- مؤهلات التحرك (WUNC)**:** وتعني تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة، هي: الجدارة (worthiness)، والوحدة(unity)، والزخم العددي (numbers)، والالتزام (commitment) تجاه أنفسهم أو اتجاه قاعدتهم الشعبية. حيث ينبغي أن يعتمد تشكيل حركة اجتماعية على مجموعة من الأفراد العازمين على الاتحاد، ولابد أن يكونوا بعدد

كاف ومعبر، وأن يتصفوا بالالتزام، وكذلك بالاستحقاق أو الجدارة بالموقف الذي يتخذونه حيال قضية ما.

ولكن نشير إلى أن ثمة حالة من الاستعجال في إطلاق مصطلح "الحركات الاجتماعية" على بعض الأحداث العامة، التي قد تكون جيدة التنظيم ومستدامة أيضاً، بل وتفي أجزاؤها بالمعايير المذكورة (أسس الحركات الاجتماعية). وهو خطأ خاص ودقيق توضحه أشكال أخرى من الخلط أهمها (الشوبكي، وآخرون، 2014: 62):

أ_ أن المحللين والنشطاء غالبا ما يمدون مصطلح "حركة اجتماعية" بشكل فضفاض، ليشمل جميع الأعمال الجماعية الشعبية ذات الصلة، أو على الأقل جميع الأعمال الجماعية الشعبية التي تلقى استحسانهم. فالنسويات، على سبيل المثال، يدمجن بأثر رجعي النساء البطلات بالحركة النسائية على مدى قرون تسبق تاريخ تبلور الحركات الاجتماعية في العصر الحديث، وفق المفهوم الذي قدمناه، في الوقت الذي نجد فيه أيضا أية مبادرة شعبية في أي مكان لصالح البيئة، بالنسبة إلى نشطاء البيئة، جزءا من الحركة البيئية على مستوى العالم.

ب_ كذلك يخلط المحللون غالبا بين العمل الجماعي لحركة ما والمنظمات والشبكات التي تدعم أو تؤيد العمل، أو أنهم حتى يعتبرون المنظمات والشبكات مُكوِّنة للحركة، مثل أن نميز الحركة البيئية بالناس والشبكات الشخصية ومنظمات الدعوة المدافعة (Advocacy) التي تؤيد الحماية البيئية، وليس بالحملات التي ينخرطون فيها.

ج_ أن المحللين غالبا ما يتعاملون مع "الحركة" كفاعل أحادي فردي، الأمر الذي يطمس شيئين مهمين هما: أولا المراوغة التي لا تنقطع وإعادة تنظيم الصفوف الذي يستمر دائما في إطار الحركات الاجتماعية. وثانيا التفاعل بين النشطاء والقاعدة الشعبية والمستهدفين والسلطات والحلفاء والمنافسين والأعداء والجماهير التي تصنع النسيج المتغير للحركات الاجتماعية.

فالحركات الاجتماعية في طبيعتها تجمع ثلاثة أنواع من المطالب: برنامج، وهوية، ومكانة. تتضمن مطالب البرنامج دعما أو تأييدا أو معارضة معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. أما مطالب الهوية فتتألف من تأكيدات أننا –نحن المطالِبين– نشكل قوة موحدة يُعتد بها. وصفات الوقفة (الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام) تساند مطالب الهوية. وأما مطالب المكانة، فتؤكد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثال: الأقليات المستبعدة، أو جماعات المواطنين القائمة على نظام سليم، أو المؤيدين المخلصين للنظام. وهي أحيانا ما تكون معنية بمكانة الفاعلين السياسيين الآخرين، مثلا في الدعاوى الهادفة إلى إخراج المهاجرين أو إقصائهم من المواطنة (الشوبكي، وآخرون، 2014: 63).

ثانيا/ مراحل نمو الحركة الاجتماعية:

ثمة محاولات عديدة لرصد مراحل نمو الحركة الاجتماعية وتطورها. فنجد مثلا "آن ديفيز" (J.A.Davis) يختزل هذه المراحل في مرحلتين فقط. أما "ركس هوبر" (R.Hober) فإنه يحدد أربعة مراحل تمر بها الحركات الاجتماعية في تطورها. ويذكر "فاروق يوسف" ستة مراحل تمر بها الحركة الاجتماعية في نموها. أما "حجازي" نجده يُحدد سبعة مراحل للحركة الاجتماعية، بينما نجد "نيل جوزيف سميلسر" (Neil Joseph Smelser) يحدد خمسة مراحل أساسية لنمو الحركة الاجتماعية (شلبي، 2008: 149–150–151–153).

والملاحظ على المحاولات السابقة لرصد مراحل نمو وتطور الحركات الاجتماعية أنها جميعا، وبرغم اختلافها في بيان عدد هذه المراحل أنها تتفق على عدة جوانب تُعد قاسما مشتركا بين تقسيماتها لمراحل نمو الحركة، فهي تتفق على أن ثمة ظروف بنائية محددة تولد لدى قطاعات اجتماعية بعينها حالات من السخط والاستياء يتبع ذلك مرحلة إثارة هذه القطاعات وإيقاظ وعيها وإنضاج هذا الوعي وكسب تأييدها للحركة. والمرحلة التالية، هي بلورة أيديولوجية الحركة التي تنتقد ما هو قائم من نظم ومؤسسات وأفكار وتطرح البديل

والرؤية المستقبلية. ثم تليها مرحلة بناء التنظيم والشكل المؤسسي للحركة حيث يتم تكتيل الجهود والإرادات الواعية في بناء تنظيمي تتحدد فيه الأدوار والمكانات والوظائف، وأخيرا مرحلة الصدام والمواجهة مع النظام السياسي والاجتماعي القائم (شلبي، 2008: 157).

وبرغم وجود هذه المراحل وسهولة تقسيمها على المستوى النظري إلا أنه يصعب من الناحية الواقعية تحديد فواصل قاطعة بين هذه المراحل. فالحركة تنتقل من مرحلة إلى أخرى بطريقة غير ملموسة عادة، وبالتالي يصعب علميا وضع حدود قاطعة بين مراحل نموها. إن الاختلاف في تقدير مراحل نمو وتطور الحركات الاجتماعية يمكن رده إلى تباين الأطر المعرفية الحاكمة والناظمة، كما يمكن رده أيضا إلى اختلاف الظروف الاجتماعية المادية التي نشأت فيها الحركات. فبعض الحركات في بلدان بعينها ونتيجة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد يختزل مراحل نموها إلى مرحلتين أو ثلاثة فقط، وقد تؤدي ظروف أخرى في مجتمعات مغايرة إلى توسيع تلك المراحل أو تجاوز بعضها، أو إدماجه في مراحل أقل. وهكذا يتفاوت تقدير مراحل نمو الحركة بتفاوت واختلاف السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود في الحركة (شلبي، 2008: 157).

وتُعد نظرية السلوك الجمعي عند "نيل جوزيف سميلسر" (Neil Joseph Smelser) من المحاولات الرائدة في تحديد المراحل الأساسية للحركة الاجتماعية، ولقد قدمها في مؤلفه عن "السلوك الجمعي"، وأجمل فيه مراحل النمو الأساسية التي تمر بها الحركة الاجتماعية وهي مرحلة البواعث البنائية، ومرحلة الضغوط والتوترات البنائية، ومرحلة نمو وانتشار اعتقاد عام، ومرحلة العوامل المعجلة، ومرحلة التعبئة للحركة، وأخيرا مرحلة الضبط الاجتماعي (شلبي، 2008: 153) وفيما يلي بيان هذه المراحل:

* **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة البواعث البنائية، ويُقصد بها أن الواقع الاجتماعي بطبيعته يبعث ويُشجع على حدوث وقيام حركة اجتماعية. وهذه البواعث تتلخص في الاستعدادات البنائية المشجعة على قيام الحركة والتي من أهمها البناء الاجتماعي والوضع الاقتصادي.

والنقطة الثانية هنا، هي الوسائل المتاحة للتعبير عن عدم الرضا، فلا تقوم حركة اجتماعية، إلا إذا أدرك الأفراد أنه لا توجد وسائل بديلة مفتوحة أمامهم لإحداث التغيير المرغوب فيه. والنقطة الثالثة، إمكان الاتصال، فانتشار الحركة وتطورها يعتمد على إمكانات الاتصال بين الداعين للحركة أي قياداتها وبين قطاعات المجتمع الذين توجه إليهم الحركة نداءاتها والجماهير المنتظرة للحركة، وهذه الإمكانات الاتصالية قد تكون مادية أو معنوية.

* **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الضغوط والتوترات البنائية، وتعني أن الحركات الاجتماعية تستمد جذورها من شكل من أشكال التوتر، وهذا التوتر يحدث لأسباب عديدة منها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. ومن أمثلة ذلك الحرمان الاقتصادي والمعاملة غير المتساوية والعزل والاضطهاد الاجتماعي والانهيار التنظيمي وعدم التناسق بين المراكز والمكانات والدخول، وتغير نسق القيم، والتغيرات الاقتصادية المتسارعة، والنمو العمراني وتضخم الحضر، والتوتر بصفة عامة يأتي كنتيجة شعور بالتناقض بين ما هو موجود وما ينبغي أو يوجد. وهذا التوتر يخدم قيام الحركة ونموها من ناحيتين: الأولى تُساعد حالة التوتر على ظهور الأشخاص والمغامرين المتطلعين للقيادة والسلطة، والثانية أنها تدفع الأفراد الذين يعانون من التوتر إلى أداء أعمال من شأنها التقليل من توترهم مثل الانضمام إلى الحركات المطالبة بالتغيير في الاتجاه المطلوب.

* **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة نمو وانتشار اعتقاد عام، وتعني أنه نتيجة لحالة التوتر يبدأ البعض في الحديث عن أسباب ذلك، وعن التغير المنشود، ومع الزمن يتغير ذلك إلى أن يأخذ شكل الاعتقاد العام. ويبلور ذلك جماعة من المثقفين ليصبح عقيدة عامة ومتكاملة تصف الوضع القائم وتوضح أسباب التوتر وتحدد طريق الخلاص منها وتعد الأفراد بإمكان القضاء عليها، كما توضح نوع الوضع الذي تهدف إقامته. وتلك العقيدة تقوم أساسا على رفض الحاضر رفضا تاما والمطالبة بمستقبل مختلف تماما عنه، ويؤثر على بناء وشكل عقيدة الحركة عدد من العوامل مثل مضمون العقيدة، ومدى انتشارها، ومناطق ذلك

الانتشار، ونوع الأفراد الذين تستهويهم القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع أو الجماعة، ثم أولئك الذي تهددهم هذه العقيدة.

* **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة العوامل المعجلة، وفي هذه المرحلة يقصد بالعامل المعجل وقوع حدث أو حادثة، فتتزايد أو تتضخم ظروف التوتر وتجعلها أكثر حدة كما تزيد من أنصار المطالبين بالتغيير، وتجعلهم ينظرون إليه على انه ضرورة لا بد منها، وهو بذلك يربط الفكر بالواقع. وهذا العامل المعجل قد يكون تلقائيا غير مرتب تأتي به الظروف في الوقت المناسب بالنسبة للحركة، كما قد يكون مقصودا ومرتبا من جانب زعماء الحركة أو بعضهم؛ بقصد إقناع المترددين في القيام بالعمل وإحراج المسئولين عن الإدارة أو داخل النظام السياسي. ومن أمثلة هذه العوامل المعجلة مقتل شخص معين أو القبض على شخص معين أو إصدار قرارات لها تأثير سلبي على قيادات الحركة.

* **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة الضبط الاجتماعي، وتعني أن قيام الحركة يمثل تهديدا للأوضاع القائمة، وبالتالي فإن المسئولين عن تلك الأوضاع سوف يتحركون لمواجهة ذلك التهديد ومحاولة مواجهة الحركة بشكل أو بآخر. وهناك وسيلتان للمواجهة: الوسيلة الأولى هي محاولة احتواء الحركة، ويُقصد بسياسة الاحتواء التعامل السلمي مع الحركة بما يؤدي إلى إنهائها مع المحافظة على أسس الوضع القائم، وعادة ما يتبع ذلك ثلاث خطوات، الخطوة الأولى هي فاعليات النظام القائم ورفض أشكال التعبير غير القانوني عن عدم الرضا. والخطوة الثانية هي مرونة النظام القائم وفتح قنوات التعبير السلمي لوجهات نظر الجماعات المطالبة بالتغيير. والخطوة الثالثة هي أن يستجيب النظام لبعض مطالب هذه الجماعات. أما الوسيلة الثانية، فهي قمع الحركة، ويُقصد بسياسة القمع استخدام النظام للقوة في تعامله مع الحركة، وثمة نوعان من القمع: الأول هو القمع الدائم والمستمر للحركة مع عدم المرونة أو الاستجابة لطلبات الحركة، وفي هذه الحالة قد تتجه الحركة إلى الركون والسكون أو تتحول إلى العمل السري إذا لم تزل أسباب التوتر. والثاني هو القمع المؤقت

باستخدام القوة مؤقتا ضد الحركة مع إدخال إصلاحات لها قيمة أو الوعد بالإصلاحات على الأقل.

ثالثا/ أشكال الحركات الاجتماعية:

ثمة معايير وأسس عديدة لتصنيف الحركات الاجتماعية وتحديد أنواعها وأشكالها. فمن الممكن أن تُصنف الحركات بالنظر إلى اتجاه ومدى التغير الاجتماعي الذي تسعى إلى إحداثه، فنكون بصدد حركات رجعية محافظة، وحركات إصلاحية وحركات تقدمية، أو نكون بصدد حركات راديكالية وأخرى إصلاحية. أيضا يمكن تصنيف الحركات الاجتماعية وفقا للقسمات المكونة لها فيكون لدينا حركات دينية وحركات أخلاقية وحركات إحيائية وحركات ثورية وحركات إصلاحية. ويمكن أن نصنف الحركات الاجتماعية بالنظر إلى القوى الأساسية المكونة لها، فيكون لدينا خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية هي، الحركات العمالية، والحركات الطلابية، والحركات الفلاحية، والحركات النسائية، والحركات الثقافية. كذلك يمكن تصنيف الحركات بالنظر إلى المحك المعياري الذي تعتمده الحركة، فنجد حركات سياسية وحركات دينية وحركات اقتصادية. كما يمكن تصنيف الحركات الاجتماعية استنادا إلى مدى اتساعها وانتشارها البشري والجغرافي، فنجد حركات ريفية، وحركات اجتماعية قومية، وحركات لا تجذب سوى جماعات صغيرة من البشر بسبب محدودية أهدافها، وأخرى جماهيرية بسبب شمولية أهدافها لإحداث تغيير جذري في النظام الاجتماعي. أخيرا يمكن أن تصنف الحركات الاجتماعية في ضوء أهدافها على نحو ما يذهب "بلومر"، إلى حركات اجتماعية عامة مثل الحركة العمالية، وحركات اجتماعية خاصة أو نوعية مثل الحركات المضادة للعنصرية، وحركات اجتماعية تعبيرية مثل الحركات الدينية(شلبي، 2008: 146).

وفي مواجهة مشكلة صعوبة تحديد الأشكال العديدة التي تتخذها الحركات الاجتماعية، وسعيا إلى إيجاد تصنيف يتسم بالشمول والمرونة للحركات الاجتماعية، فإننا

يمكن أن نحدد مجموعة من العوامل يجب وضعها في الاعتبار، ومن هذه العوامل تحديد السمات الأساسية للحركات، وطبيعة الالتزام بالتغيير السياسي، والشكل التنظيمي الذي قد تتخذه الحركات الاجتماعية، فضلا عن تنوع وتعدد المبادئ التي قد تتبناها الحركة (شلبي، 2008: 147).

وبالنظر إلى الاعتبارات والتحديدات السابقة، يمكن أن نعين عدة أشكال للحركات الاجتماعية المعاصرة، مثل الحركات الدينية، والحركات الريفية، والحركات الحضرية، والحركات القومية، والحركات العرقية أو الإثنية، والحركات الطبقية، والحركات الأخلاقية، والحركات الثورية، والحركات الثقافية، فضلا عن تلك الحركات التي يشكلها الشباب والنساء. وتكمن فائدة هذا التصنيف في أنه يساعد في التعرف على كيفية نشأة الحركة، ومجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نشأت في ظلها والتي من خلالها تؤدي الحركة وظائفها، كما يساعد على تحليل الايديولجيات المختلفة التي تتبناها الحركة، وأخيرا فإن هذا التصنيف يعيننا على تفهم الطابع السياسي الذي تتخذه الحركة (شلبي، 2008: 148).

المحور الثالث: النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية

سعى عدد من الباحثين المهتمين بقضايا الحركات الاجتماعية إلى بناء مقاربات نظرية من شأنها التأصيل لفهم وتفسير سوسيولجي لنشأة هذه الحركات الاجتماعية وآليات تشكلها والعوامل الحاسمة في تكوينها، والمظاهر التي تتخذها وسلوك الفاعلين الأساسيين فيها وتداعياتها على المجتمع الإنساني، وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

أولا/ نظرية السلوك الجماعي (collective behavior theory):

تعود نظرية السلوك الجماعي إلى سنوات البدء في درس وتحليل الحركات الاجتماعية، أي إلى سنوات الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، وتدين هذه النظرية بالكثير لمدرسة شيكاغو، وأساسا لبارك (Park) ومن بعده بلومر(Blumer)، كما تدين

لبعض الوظيفيين من أمثال سملسر (Smelser) وبعض الباحثين القريبين من علم النفس الاجتماعي، مثل غور (Gurr). وتستند في تفسيرها للحركات الاجتماعية إلى خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير. وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية، حيث تنتقل العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منسابًا مع السلوك الاندفاعي، بمعنى أن الحركات الاجتماعية، وفقا لهذا الفهم، تنطوي على ردود أفعال، ليست بالضرورة منطقية تماما، في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية (العطري، 2011: 23).

ويرى أنصار هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وإيطاليا، واليابان). كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض؛ حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية(تلي، 2005: 17).

ثانيا/ نظرية تعبئة الموارد (resource mobilization theory):

تعتبر "نظرية تعبئة الموارد" أن الحركة الاجتماعية هي عمل جماعي تحدده سلوكيات عقلانية تهدف إلى تمكين الفاعل الجماعي من الدخول في نظام سياسي والبقاء فيه(Wieviorka, 2012: 14). وقد تبلورت هذه النظرية في الستينيات من القرن الماضي استنادا على فهم خاص يبحث في انبناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي، بدون إغفال القدرة على استعمال هذه الموارد. وقد ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية في أمريكا، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصا مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة(العطري، 2011: 23).

ويُعد أوبرشال (Oberschal) وغامسون (Gamson) وتيلي (Tilly) وماكارثي زالد (M.Zald) من أبرز منظري هذا الاتجاه. ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية هي استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع، وعليه لا يتوجب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية. لهذا، تُعير هذه النظرية جانبا كبيرا من الاهتمام للعلائق القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي، لاكتشاف جدل التأثير والتأثر بين الاحتجاجي والسياسي (العطري، 2011: 23).

ثالثا/ نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة (new social movement theory):

لقد تم تأصيل هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي ظهرت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي تنطوي على النضال في صيغه التقليدية (عمل نقابي أو حزبي)، هذا بالإضافة إلى الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة المرتبطة بمناهضة العولمة والليبرالية الجديدة، وكذا الدفاع عن حقوق المرأة والبيئة وحركات الشواذ. كما أنها طُورت مع فريق "آلان تورين" في فرنسا، وألبرتو ميلوتسي (A.Melluci) في ايطاليا، وكلوس أوف (C.Offe) في ألمانيا، وكريسي (Kriesi) في سويسرا، وكلانديرمانس (Klandermans) وتارد رايتشمان (T.Reichman) وكوبمانس (Koopmans) وفرناندیز (Fernandez) في إسبانيا. وتتمثل هذه النظرية الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة، كما أنها أيضا تختزن الحلول الممكنة لجميع هذه الأعطاب والتناقضات. ويتم التشديد دوما في إطار هذه النظرية على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، التي تؤشر على الانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية(العطري، 2011: 24).

كما يرى أصحاب هذه النظرية، أن الحركات الاجتماعية الجديدة –اختلافا مع الحركات الاجتماعية القديمة– ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة؛ وأن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالإيديولوجيات القائمة؛ كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة (تلي، 2005: 18).

رابعا/ نظريات الضغوط الاجتماعية:

وهي النظريات التي تفسّر نشوء الحركات الاجتماعية على أساس شعور الأفراد بالحرمان من الحقوق والثروة الاجتماعية؛ بمعنى أن الضغوط الاجتماعية الاقتصادية على الأفراد يولّد تياراً يمهّد لظهور الحركات الاجتماعية. ولم تتميز هذه النظريات عن بعضها البعض من ناحية الأصالة ماعدا نظرية "نيل سملسر" التي تُعتَبر أكثر هذه النظريات شمولية لتفسير أسباب نشوء الحركات الاجتماعية وما يتبعها من سلوك جمعي وتغيير اجتماعي مرتقب. ولكن حتى نظرية "سملسر" لم تقدّم لنا شيئاً جديداً حول نشوء الحركات الاجتماعية. فهي لم تفسّر لنا أسباب عدم ظهور الحركات الاجتماعية في المجتمعات الديكتاتورية مثلا، مع العلم بأن الحكم الديكتاتوري يسلّط ضغوطاً اجتماعية عظيمة على الأفراد. بل أن أغلب المجتمعات الإنسانية فيها نوع من الحرمان الاجتماعي، ولكننا لا نرى ظهور الحركات الاجتماعية التي تنادي بالتغيير. فالزنوج في جنوب أفريقيا وفي أوروبا وفي أمريكا الشمالية رضخوا تحت نير ظلم الرجل الأبيض لأكثر من مائة عام قبل أن تظهر حركاتهم الاجتماعية المُطالِبة بالمساواة. والأغلبية من جماهير العالم الثالث ترضخ تحت نير الظلم والاستعباد دون أن تكترث لسماع صوت القلة من الأحرار. بل أن الحركات الاجتماعية الأوروبية الداعية إلى الإقرار بحقوق المرأة ظهرت بشكل فاجأ أغلب النساء في المجتمعات الأوروبية نفسها، في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين(جودة محمد، 2014).

خامسا/ النظريات النفسية:

تستند هذه النظريات في تحليلها لنشأة الحركات الاجتماعية إلى رأيين متباينين يمكن إدراجهما ضمن قسمين من النظريات (جودة محمد، 2014):

1) **نظريات السخط الاجتماعي:** وهي النظريات التي تعزي نشوء الحركات الاجتماعية إلى السخط والاستياء العام بين أفراد المجتمع. فالأفراد الذين يعيشون رخاء ونعيما ماديا لا ينتمون إلى الحركات الاجتماعية على الأغلب ،لأنهم ليسوا بحاجة إلى خدماتها السياسية أو الاجتماعية، أما المحرومون من الثروات الاجتماعية، الذين يشعرون بأنهم ضحايا التمييز وانعدام العدالة الاجتماعية، فإنهم أكثر قابلية على تقبل دعوات الحركات الاجتماعية والانضمام إليها. ولكن تحليل هذه النظريات لا يكفي لتفسير نشوء هذه الحركات، لأن هناك الكثير من الشعوب التي تنوء تحت وطأة الفقر وعدم المساواة والفساد الإداري، إلا أنها لا تشكل حركات اجتماعية بسبب سخطها على الوضع الاجتماعي.

2) **نظريات سوء التوافق وعدم الانسجام الشخصي:** وهي النظريات التي ترى أن الحركات الاجتماعية ما هي إلا ملجأ لفشل الأفراد في تحقيق طموحاتهم. فالأفراد المنضوون تحت راية "الحركات الاجتماعية، هم من نمط أصحاب العقد النفسية الذين يفتقدون لمعنى وهدف شامل في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الأقليات وكل الذين يفتقدون إلى حظ في التوفيق الاجتماعي. إلا أن النقد الموجه إلى هذه النظرية، هو أنه من الصعب قياس شخصية الفرد على أساس العقد النفسية التي يحملها. وأن هذه النظريات التي جاء بها مفكروا القرن التاسع عشر الميلادي في أوربا، ركزت فقط على طبيعة الخصائص النفسية السيكولوجية الخاصة بتصرفات الحركات الاجتماعية والأفراد المنضوين تحت لوائها، ولم تعط للدوافع الاجتماعية والحرمان الاقتصادي والتوجه الديني أية أهمية في تفسير نشوء هذه الحركات. بالإضافة إلى أن هذه النظريات النفسية تفتقر إلى وضوح في الرؤية الاجتماعية لدور هذه الحركات في التفاعل الاجتماعي وطبيعة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

سادسا/ براديغم الفعل–الهوية (action-identity paradigm):

تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية ديناميات اجتماعية حائلة دون الركود أو الثبات الاجتماعي؛ فهي أفعال احتجاجية تروم التغيير ومقاومة جميع إمكانيات التكريس وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة. فأنصار هذه النظرية يؤكدون أن المجتمعات البشرية سائرة على درب الانتقال من الشكل القديم للرأسمالية الصناعية إلى مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة"، حيث يُسيطر التكنوقراط وتتنامى عناصر الهيمنة والتوجيه. وعليه يُلح أنصار هذه النظرية على أن المجتمع المبرمج والموجه من جانب التكنوقراط يبخس دور الطبقة العاملة ويحد من فعاليتها في صناعة التغيير. لهذا ينبغي، وفقا لهذا البراديغم النظري فهم الحركة الاجتماعية كفعل ضد الهيمنة من أجل تحصين الهوية (العطري، 2011: 24).

المحور الرابع: الدولة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية

أولا/ مفهوم الدولة:

لقد تم تناول الدولة في التاريخ الفكري من منظور مجرد وفلسفي يطرح أسئلة حول شكلها المثالي، وجوهرها، والسبب في وجودها أصلا. ولقد ظهرت أكثر صور هذا التفكير تأثيرا خلال عصر التنوير، وهي حركة فكرية غربية استغرقت القرن الثامن عشر. لقد بذرت هنا بذور الدولة الحديثة، كما أن أفكار التنوير قد قدمت الزاد والماء لبراعمها المبكرة. ومن أكثر هذه الأفكار تأثيرًا الفكرة التي مؤداها أن الدولة تنتج عن تعاقد بين الأفراد (جونستون، 2018: 13).

فعلى سبيل المثال ذهب "توماس هوبز" إلى أن الأفراد يتنحون بشكل طبيعي عن مصالحهم للدولة، وأن الصيغة التعاقدية للدولة هي التي تمنع "حرب الكل ضد الكل". أما "جان جاك روسو" فقد رأى أن الدولة هي أساس الصالح العام لأعضائها. ومن ثم، فقد طرح روسو في مقاله عن العقد الاجتماعي رؤيته حول المشاركة العامة لكل المواطنين في الدولة،

وهي فكرة كانت ثورية في القرن الثامن عشر. فعبر المشاركة في الدولة، والخضوع إلى قراراتها، فإن الأفراد يستفيدون من النظام الأخلاقي الذي تحافظ عليه الدولة. أما "جون لوك" فقد ذهب إلى أن الدولة توجد للحفاظ على الحقوق الطبيعية للأفراد، ولكن على عكس هوبز، فقد نظر إلى الطبيعة البشرية على أنها قادرة على استخدام العقل وعلى التسامح. ومع ذلك فقد توصل إلى نتيجة مشابهة مفادها أن الدولة ضرورية للأفراد لحل الصراعات التي تنتج بالضرورة، وأن الدولة إذا ما فشلت في تحقيق هذه المهمة فإن احتمال الثورة (التمرد) يكون قائما(جونستون، 2018: 13).

ثانيا/ الدولة والمجتمع المدني

الحركات الاجتماعية هي جهات فاعلة جماعية وأنظمة اجتماعية، فهي جزء من نظام المجتمع المدني، وتعمل على تشكيل أنظمة اجتماعية ديناميكية تنتج بشكل دائم الأحداث والمواضيع السياسية التي تدل على الاحتجاج ضد البناءات الاجتماعية القائمة والبحث عن أهداف وحالات المجتمع البديلة (Fuchs, 2006: 113).

ويشير عزمي بشارة في كتابه "المجتمع المدني: دراسة نقدية" إلى أنه "قد تحققت مفاهيم مختلفة تاريخية للمجتمع المدني، وبعد كل تحقق له كان يظهر من جديد بمعنى جديد أي كحامل لمطالب جديدة، أي أنه وليد لفرز جديد كل مرة، أو وليد تمفصل جديد للوحدة الاجتماعية–السياسية السائدة"(بشارة، 2012: 23). هذا التطور التاريخي للمفهوم والتمفصلات التي حصلت له في علاقته بالدولة والجماعة والمجتمع، هي التي أنتجت لنا الفهم المتأخر في العقود الأخيرة للمجتمع المدني بأنه هو الاتحادات الطوعية، والتي تفترض خلفها تاريخ طويل من عمليات التطور الفكري للمفهوم أدت إلى أن نصل إلى فكرة المجتمع المدني التي تعني المنظمات غير الحكومية (Non-government Organizations).

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من أجل الحرية والمساواة وكذا حاجة الإنسان إلى الأمن والاستقرار والنظام، وقد مر مفهوم المجتمع

المدني عبر مراحل تاريخية عديدة عملت كل مرحلة على بلورة وصياغة معالمه ابتداءً من التحولات التّي عرفتها أوروبا من القرن 17م و18م إذ فرضت التحولات الاجتماعية هذا المفهوم حينما ظهرت الحاجة إلى علاقة ما جديدة بين الشعب والسلطة بعد انهيار المجتمع الإقطاعي القديم وظهور المجتمع البرجوازي الجديد، لذا فلم ينفصل تطور هذا المفهوم عن تطور مفهوم الدولة وتبلوره عبر التاريخ. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حوالي خمس لحظات تاريخية أساسية مرّ بها هذا المفهوم وأخذ في كل منها مدلولاً معيّناً حسب الظرف التاريخي والحاجة الاجتماعية وكذا العملية السياسية التّي شهدتها كل مرحلة آنذاك (خشيب، ووشنان، 2016: 12).

اللحظة الأولى: المجتمع المدني لدى مفكري نظرية العقد الاجتماعي

يكاد يكون هناك إجماع حول ارتباط ظهور المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي الغربي الحديث منذ عصر النهضة، والذّي تميز بظهور مجموعة من المفكرين (توماس هوبز، جون لوك، وجون جاك روسو) الذين نادوا بمجموعة من المبادئ التحررية في وجه الكنيسة، ثم الإقطاع، فلسفة الحاكم المطلقة، والتّي كانت وراء إفراز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة وسيادة الشعب كما يعرفها العالم اليوم. وإنّ أهم نتيجة تمخضت في هذه المرحلة عن كل هذه التحولات الاجتماعية والتاريخية التّي عرفتها أوروبا هي ما تُعرف بنظرية العقد الاجتماعي ووفقاً لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المدني مرادفاً للمجتمع السياسي. وظهر مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة نهاية القرن 17م وبداية 18م، كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع السياسي وليعبّر عن الرغبة الملحة للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى التّي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة والتخلي عن النظام القديم والدعوة إلى نظام جديد يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، إلى سيادة الشعب والسيادة القومية وحقوق الإنسان التّي فجرتها الثورة البرجوازية الانجليزية ودُعمت مع اندلاع الثورة الفرنسية (خشيب، ووشنان، 2016: 12).

لقد تبلور مفهوم المجتمع المدني من خلال مفكري نظرية العقد الاجتماعي انطلاقا من فكرة انفصال الفرد عن الدولة باعتبار حقوقه الطبيعية، والتي برزت مع التملك والملكية الخاصة. وذلك من خلال تحاكم الأفراد إلى صيغة قانونية افتراضية لتأسيس السلطة بمعيار دنيوي بدلا من المعيار الديني، فقد شكلت إسهاماتهم أولى الأفكار التي عبرت عن إرادة الفكر الغربي في إبعاد السيطرة الدينية عن المجتمع، وذلك لحماية الفرد وحقوقه الطبيعية(كوندة، 2019: 220).

فمفهوم المجتمع المدني، في إطار نظرية العقد الاجتماعي يعني كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية التّي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي وبهذا المعنى فإنّ المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسياً، تبرز قيمته بمدى قدرة أفراده على الالتزام بمقتضيات العقد الاجتماعي لتأسيس الجماعة المدنية، كما أنّ المجتمع المدني هنا وفقاً لهذه النظرية لا مكان فيه للمراتب الاجتماعية والسيطرة أو التبعية، بل هو مجتمع الأفراد الأحرار المتساوين (خشيب، ووشنان، 2016: 15-16).

اللحظة الثانية: المجتمع المدني عند "فريدريك هيغل"

إنّ المجتمع المدني حسب هيغل هو الوسيط بين العائلة والدولة إنّه نظام الحاجات أو مكان التبادل والإنتاج الخاص الذّي لا يمكن أن يولد أو يتطور إلاّ في الدولة وبواسطتها فهي المجسِّدة للمصلحة العامة، ومن هنا كانت العلاقة بين الاثنين علاقة تكامل وتعارض في الوقت ذاته... وقد جعل هيغل وجود الدولة ضرورة لوجود المجتمع المدني، دون أن يولي أهمية لأسبقية أيّ منهما عن الآخر، ولكن المهم هو ربط وجود المجتمع المدني بوجود الدولة فإن لم توجد الدولة، فإنّ مقولة المجتمع المدني تعني الفوضى والتناحر(خشيب، ووشنان، 2016: 16-17).

اللحظة الثالثة: المجتمع المدني عند "كارل ماركس"

قدم كارل ماركس قراءة مزدوجة للمجتمع المدني، إذ يعتبره القاعدة الواقعية والمادية للدولة، ومن جهة أخرى فإنه يعتبر هذا المجتمع نقيضا للدولة، وهكذا كان المجتمع المدني في نظره كيانا مزدوجا أي أنه من جهة مجتمع مدني اقتصادي، ومن جهة أخرى مجتمع مدني سياسي. وضمن هذا السياق وكرؤية معمقة فإن كارل ماركس يعتبر المجتمع المدني بمثابة حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية وفضاء للصراع الطبقي، فالمجتمع المدني حسب وجهة نظره هو المجتمع البرجوازي الذي يمثل البنية التحتية من قوى وعلاقات الإنتاج، ويعتبر ساحة معركة للمصالح الخاصة بحكم النظام الاقتصادي الذي يسير عليه المجتمع ويُشكل جزءا أساسيا من الوجود الاجتماعي(كوندة، 2019: 222).

اللحظة الرابعة: المجتمع المدني عند "أنطونيو غرامشي"

لقد عاد مفهوم المجتمع المدني إلى ساحة التداول بعد فترة من الانقطاع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى على يد المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي"، وذلك تأثّراً بالتحولات الثورية والاجتماعية التّي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها على مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا(خشيب، ووشنان، 2016: 19).

ففي منظور غرامشي، المجتمع المدني هو المجال الذّي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذّي تتجلى فيه وتتحقق وظيفة السيطرة أو القيادة المباشرة، ولأنّ الهيمنة مرتبطة بالإيديولوجية فإنّ المثقفين هم أداتها، ومن هنا جاءت حاجة غرامشي لإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذّي وضعه عليه في التحويل الاجتماعي، لكن المراهنة على المجتمع المدني لم تلغ عند غرامشي دور الدولة ولا أهمية السيطرة عليها، فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياسة التحويل في المجتمع والدولة، لذلك لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولا ضمان لفاعليته

إلاّ إذا كان عضوياً، أي إذا ارتبط بمشروع طبقة سياسي، تماماً كما أنّ الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية، إنّها ليست منافية للسياسة ولكن مُكمّلة لها، وإن كانت متميّزة عنها، فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة يسيران جنباً إلى جنب ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية (خشيب، ووشنان، 2016: 20).

اللحظة الخامسة: المجتمع المدني في خضم الموجة الثالثة للديمقراطية

بنهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 توارى مفهوم المجتمع المدني طِوال المرحلة التّي أعقبتها، أي مرحلة الحرب الباردة وصولاً إلى انهيار المعسكر الشيوعي سنة 1989، وقد شهدت أواخر تلك الحقبة الزمنية ما اصطلح على تسميته بصحوة المجتمع المدني، في خِضّم انتقال كثير من الدول نحو الديمقراطية، وهي الحركة التّي أطلق عليها "صامويل هنتنغتون" بالموجة الثالثة للديمقراطية، مشيراً إلى انتقال كثير من الدول والمجتمعات في حركة تحولية سريعة من نُظم حكم سلطوية أو ذات حزب واحد إلى نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية والسياسية، وهي الموجة التّي بدأت بالبرتغال مبكراً سنة 1974، وانتقلت من جنوب أوروبا إلى أمريكا اللاتينية فجنوب آسيا لتنفجر أخيرا في أوروبا الشرقية، وقد رأى هنتنغتون أنّه ما كان لهذا التحوّل الديمقراطي أن يتّم بنجاح لولا منظمات المجتمع المدني، فهي التّي قامت بتدعيم الديمقراطية وجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد (خشيب، ووشنان، 2016: 22).

إجمالاً يمكن القول أنّ مفهوم المجتمع المدني قد مرّ في استخداماته المعاصرة بثلاث مراحل رئيسية (خشيب، ووشنان، 2016: 24) وهي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي على السياسة، وذلك بإدخال عناصر أو حركات أو

تنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشطة في المجتمع.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التّي تراجعت عنها الدولة في ظل عجزها بالوفاء بالتزاماتها وتبرير انسحابها، وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالي بشكل خاص، وقد برز ذلك بشكل أساسي في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الراشد ودور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية على الصعيد القطري والعالمي.

ثالثا/ الدولة والحركات الاجتماعية:

تظهر الحركات الاجتماعية والاحتجاجات داخل أنساق الدولة، وهي تستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث التغييرات والإصلاحات التي تجيب على مطالب المحتجين. إن بإمكان المحتجين أحيانا أن يتحدوا المؤسسات التي لا تنتمي للدولة، ولكن الغالبية العظمى من الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين جعلت من الدولة هدفا(جونستون، 2018: 9).

وتكمن نقطة البدء في تتبع العلاقة بين الاحتجاج والدولة في ظهور النظم الحديثة للحكم، وهي عملية بدأت منذ قرنين من الزمان، تقريبا في منتصف القرن الثامن عشر. لقد كان بناء الدولة في القرن الثامن عشر مختلفا عن الدولة الحديثة المعقدة بيروقراطيا والتي نعتبرها دولة طبيعية في القرن الحادي والعشرين. فالدولة الآن تمس جوانب كثيرة من حياتنا اليومية بدءا من جمع الضرائب وحتى تنظيم الاقتصاد، كما تحدد من الذي بإمكانه أن يتزوج، وما يوجد في المقررات الدراسية. وفضلا عن ذلك فإن الدول الديمقراطية الحديثة تقوم على فرضية استجابية الموظفين المنتخبين لمن يحكمونهم، ويُشكل كل ذلك أرضية لمدى

واسع من المطالب تجاه الدولة، ومن ثم فإنه يمهد الطريق لضغوط شعبية تحدث عبر قنوات نظامية مؤسساتية (الممارسات السياسية للأحزاب) وقنوات غير مؤسساتية (الحركات الاجتماعية والاحتجاجية). وعلى العكس من ذلك فإن الدولة قبل الحديثة لا تمس حياة الناس إلا نادرا. فقد كانت الحياة تتأسس على أساس قروي، ولم تكن الاحتجاجات تظهر إلا عندما تُكسر الالتزامات التقليدية أو عندما تصبح الظروف غير محتملة. ولقد أصبح جزءا من الحداثة أن تنمو الدولة وتتسع بحيث تؤثر على حياة الناس بشكل أكثر تنظيمًا وأكثر اتساعًا(جونستون، 2018: 10)

وبالعودة إلى تعريف تشارلز تلي للحركات الاجتماعية بأنها "سلسلة متواصلة ومستمرة من التفاعل بين الدولة ومجموعات أخرى تتحداها"، وبناء عليه فإنه يتم تسليط الضوء على الجماعات المبعدة أو المهمشة من النظام السياسي والتي تهدف إلى إما تكوين جماعات اجتماعية جديدة، أو تقديم أهداف سياسية كان قد تم تجنبها أو استبعادها من قبل. وبالإشارة إلى الدولة، نستعين بتعريف "ماكس فيبر" الكلاسيكي للدولة، والذي يعرفها بأنها "الحق المؤسسي في الاحتكار المشروع لوسائل القوة والعنف في إطار إقليم جغرافي معين". في هذا السياق، فإنه يتم التمييز بين الدولة ذاتها والتي تسعى إلى فرض واستخدام ذلك الحق، "النظام" أو "نسق الحكم"، والذي يستند إلى الشرعية الموكلة لها لاستخدام ذلك الحق، و"الحكومة " وهي التي تضم الفاعلين والأفراد المسئولين عن اتخاذ القرارات السلطوية والملزمة للشعب، وترتيبا على ما سبق، فإن تلك المقارنة بين الدولة والنظام والحكومة قد سمحت بالتفرقة بين ثلاثة أنواع من الحركات الاجتماعية، النوع الأول يهدف إلى تحدى الحكومة وسياساتها ومن ثم إحداث تغييرات بها، النوع الثاني وهو الذي يشكل تحديا للنظام السياسي وشرعيته، والنوع الثالث يهدف إلى تغييرات جذرية تتعلق بالدولة والإقليم ذاتهما(أحمد، 2019).

وعليه يمكن القول أنه توجد ثلاثة أسباب رئيسية جعلت من الدولة عاملا أساسيا في دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية (أحمد، 2019) وهي:

أولا: الحركات الاجتماعية هي ظاهرة سياسية في المقام الأول، سواء تبنينا منظورا ضيقا عن الحركات الاجتماعية والذي يركز على التحديات التي تشكلها الحركات الاجتماعية، أو تم التعامل مع الظاهرة بمنظور أوسع والذي يهتم بالتغيير في توزيع السلع الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية تهدف إلى التغيير الاجتماعي، حيث تمتلك الدولة وحدها حق الاحتكار الشرعي لوسائل العنف والقوة، ولذلك تعد الدولة عاملا أساسيا في تنسيق الأهداف المتعارضة، وعلى المستوى الفردي، فإن محاولات الفرد للتغير أو التأقلم تحتاج بلا شك إلى التعامل مع الدولة. في هذا السياق، قد يطالب المتظاهرون بتغييرات جذرية تتعلق بطبيعة الدولة ذاتها، وقد تدور المطالب فقط حول الإصلاح المؤسسي، حيث يسعى بعض الأفراد إلى تغيير ظروفهم الحياتية أو المعيشية ولذلك يسعون إلى إدراج تلك المطالب في أهداف وسياسات المؤسسات، ومن هنا وجب على الدولة أن تحقق تلك المطالب، فالمطالب الاجتماعية إن لم تلق الدعم من الدولة، لا تستمر طويلا ولهذا فإن دعم الدولة لتلك المطالب هو الهدف الرئيسي للحركات الاجتماعية.

ثانيا: تتحكم وتنظم الدولة البيئة السياسية التي تدور فيها الحركات الاجتماعية مما يخلق الفرص أو القيود على نشاطات تلك الحركات، علاوة على ذلك، لقد تم طرح الأسئلة حول الفرص السياسية، وبالتحديد حماية الحقوق المدنية والسياسية، حيث إن الصراع السياسي من أجل تلك الحقوق هو الهدف الأساسي للحركات الاجتماعية وفي ضوء الصراع السياسي الحالي من أجل التحول الديمقراطي، تقوم الحركات الاجتماعية من أجل ذات المطالب. وهكذا فإن الحركات الاجتماعية هي نتاج البيئة السياسية التي تدور فيها، وخاصة التحالفات التي ينشئها أعضاء تلك الحركات من أجل الحصول على القوة.

ثالثا: تقوم الحركات الاجتماعية من أجل الحصول على حق التمثيل السياسي حيث إن جميع الدول الحديثة تقوم على نظام تمثيل المصالح العامة والاجتماعية في مواجهة الدولة، فعلى سبيل المثال، في الدول الشيوعية يمثل الحزب الحاكم المصالح العامة للمواطنين، بينما في الدول الديمقراطية تقوم الأحزاب السياسية وجماعات الضغط بتمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة للأفراد والجماعات المتعددة.

إن الحركات الاجتماعية تظهر دائما في سياق الدولة، إذن فكليهما (الدولة والحركات الاجتماعية) يجب أن يُدرسا سويا. ولقد رأينا ذلك في الطريقة التي تغيرت بها ذخيرة الاحتجاج في علاقتها بتغيير طبيعة الدولة. وأكثر من ذلك فإن كل من الاحتجاج الشعبي وبناء الدولة يدخلان في علاقة دينامية يتأثر فيها كل طرف بالآخر، ويضغط كل طرف فيها على الآخر ويدفعه إلى الأمام. وتتكون الدولة من نخب سياسية واقتصادية قوية، تعمل في بعض الأحيان، ولخدمة مصالحها، بشكل متحد عند مستوى الدولة، ولكنها في الغالب، تسعى خلف مصالح متصارعة، مما يفتح المجال لضغوط الحركات الاجتماعية. فالدولة هي حلبة سياسية تتصارع فيها النخبة السياسية والاقتصادية ونخب الدولة، أي رجال البيروقراطية والمواطنين الذين يشكلون عصب الدولة جنبا إلى جنب مع عنصر الضغط الشعبي والتي تدخل جميعًا في تفاعل يتخذ طرقًا عديدة لينتج في النهاية التشكيلات المحددة التي تكون عليها مؤسسات الدولة. وبذلك يكون الاحتجاج شكلاً من أشكال الطرق غير النظامية (غير المؤسسية) للتعبير عن مطالب أو مظاهر من المعاناة، في الوقت الذي تُهمل فيه سلطات الدولة الضغط الشعبي، عن طريق غلق القنوات النظامية للتعبير أو الحد منها أو إهمالها. ومن ثمة فإن ذخيرة الحركات الاجتماعية الحديثة قد أضافت لاعبا جديدًا في دراما تطور الدولة، وهو لاعب على درجة من التعقيد والاتساع وطول النفس، وقوى في صور أدائه الخاصة مثل المسيرات والمظاهرات ورفع الدعاوي القضائية. وتظهر الحركات الاجتماعية في العالم المعاصر في تجمعات مختلفة لأبنية الدولة النظامية (المؤسسية) مما يؤثر على الحراك الذي تظهره وعلى استمرار هذا الحراك وقوته (جونستون، 2018: 30-31).

المحور الخامس: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

لم يُعمل نظريا على فهم الحركة الاحتجاجية في البلدان العربية إلا في السنوات الأخيرة ضمن ترجمات تناولت الحركات الاجتماعية وأبحاثا حولها، وأدرج قبل ذلك ما شهدته هذه البلدان من احتجاجات –وهي كثيرة– في سياق النضال الوطني أو القومي أو المطلبي، واتخذ تعبيرات شتى: انتفاضة، هبة، معركة، إضراب، ثورة، وما شاكل ذلك(الشوبكي، وآخرون، 2014: 92).

ويمكن استعراض تاريخ الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية عبر ثلاث مراحل تاريخية مرت بها البيئة العربية (الشوبكي، وآخرون، 2014: 92) وهي:

1_ مرحلة ما قبل الدخول الاستعماري العسكري الأوروبي أساسا إلى المنطقة، وقد عرفت المنطقة احتجاجات متنوعة عبر تاريخها الطويل، وقد يكون الأكثر ارتباطا بالوضع الراهن ما حدث قبيل بدأ الاحتكاك مع الدول الأوروبية في مرحلة تشكلها القومي سياسيا، والرأسمالي اقتصاديا، ثم توسعها الاستعماري عسكريا واقتصاديا.

2_ مرحلة ما بعد الدخول الرأسمالي، ثم الاستعماري إلى المنطقة، وقد عرفت احتجاجات متنوعة أبرزها ثلاثة أنواع:

- احتجاجات ضد الوجود الاستعماري نفسه.
- احتجاجات ضد سياسات هذا الوجود.
- احتجاجات قطاعية عمالية_فلاحية.

3_ مرحلة ما بعد الاستقلال لدول المنطقة، وقد عرفت هذه الدول احتجاجات على ثلاثة أنواع:

- احتجاجات ضد سياسات السلطات في هذه الدول.
- احتجاجات قطاعية.

– احتجاجات قومية متمحورة حول قضية فلسطين، ثم الاعتداءات الاستعمارية على بعض أجزاء المنطقة أو على مناطق أخرى في العالم.

وسنقتصر هنا على تناول الحركات الاجتماعية في عدد من البلدان العربية التي شهدت حركات احتجاجية واجتماعية بارزة _على سبيل المثال لا الحصر_، وذلك بحكم طبيعة النظام السياسي بالدرجة الأولى ثم الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول، والذي سمح ببروز حركات احتجاجية واجتماعية حقيقية تستحق الدراسة، وذلك في فترة ما بعد استقلال هذه الدول وقيامها كدول عربية حديثة، وهذه الدول التي سنتناولها هي الجزائر، وتونس، ومصر، ولبنان.

أولا/ الحركات الاحتجاجية في الجزائر:

إن تاريخ الجزائر الحديث (أي منذ الاستقلال) تتخلله عدة مظاهر احتجاجية متفاوتة الحدة ومختلفة الأنماط. ففي غداة الاستقلال، وفي خضم استعادة السيادة الوطنية، ظهرت أول حركة احتجاجية تتمثل برفض الشعب الجزائري لحرب الزعامات التي نشبت بين قادة الولايات قصد السيطرة على مقاليد الحكم. فبعد تنظيم استفتاء تقرير المصير عام 1962 الذي كرس خيار الاستقلال نشبت مواجهات دامية بين ما كان يسمى "جيش الحدود" وعناصر جيش التحرير الوطني التي كانت موجودة داخل الوطن حول السيطرة على مقاليد الحكم، وانتهت بفرض جيش الحدود منطقه على الميدان بتمكنه من تنصيب الرئيس أحمد بن بلة على رأس الدولة الجزائرية (الشوبكي، وآخرون، 2014: 314).

وبدلا من أن تستتب الأمور، ظهرت حركة احتجاجية في منطقة القبائل بزعامة حسين آيت أحمد، أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية الذي ندد بتهميش منطقة القبائل، وبالخيارات التي وصفها بغير الديمقراطية التي انتهجها الرئيس بن بلة آنذاك. لقد تميزت هذه الحركة الاحتجاجية باعتمادها على العمل المسلح، بحيث لجأ الآلاف من قدماء مجاهدي حرب التحرير إلى الاعتصام بالجبال للدخول في مواجهة مع الجيش النظامي. وكادت هذه

الحركة أن تؤدي إلى وضع انفصالي لولا نشوب حرب الرمال التي اندلعت مع المغرب، والتي استوجبت توحيد الصفوف وحشد القوى (الشوبكي، وآخرون، 2014: 314).

منذ ذلك التاريخ، أي عام 1963، عرفت الجزائر استقرارا نسبيا حتى الانقلاب الذي قام به العقيد هواري بومدين على حكم الرئيس بن بلة، والذي أطلق عليه اسم التصحيح الثوري. واجهت بعض فئات المجتمع هذا العمل بالمعارضة الشديدة، وشهدت بعض المدن الجزائرية، ولاسيما مدينة عنابة في شرق البلاد، مشادات عنيفة بين أنصار الرئيس المخلوع وقوات الأمن، سقط من جرائها العديد من الضحايا. وتمكن في ما بعد الرئيس هواري بومدين من تحقيق ظروف الاستقرار بواسطة سياسة جمعت بين القبضة الحديدية ويد حريرية عن طريق تطويق أمني للمجتمع من جهة، ومشروع مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية، استقطبا فئات عريضة من المجتمع، ولاسيما الشباب (الشوبكي، وآخرون، 2014: 315).

وشكلت وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر الحديث، حيث عرف حكم خليفته الرئيس الشاذلي بن جديد فتح سجل من الاحتجاجات جراء عدة عوامل(الشوبكي، وآخرون، 2014: 315-316) أبرزها:

_ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها الرئيس الشاذلي بن جديد، والتي أدت إلى بروز الفوارق الاجتماعية في مجتمع كان متشبعا بقيم العدالة الاجتماعية.

_ تفشي مظاهر المحسوبية والرشوة والفساد جراء البحبوحة المالية وليدة ارتفاع أسعار البترول في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.

_ رفع التطويق الأمني عن المجتمع، حيث كان الرئيس الشاذلي بن جديد يؤمن بضرورة فك الخناق عن المجتمع وفسح مجال أوفر للحريات الفردية والجماعية.

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على ظهور حركات احتجاجية احتضنتها المصانع، ولا سيما تلك التي كانت الأحزاب اليسارية متجذرة فيها، وعلى رأس هذه الحركات حزب الطليعة الاشتراكية الذي كان ينشط في السرية. وفي الملاعب الرياضية، ظهرت شعارات

منددة بفساد نظام الحكم، فضلا عن الحرم الجامعي الذي برزت فيه صراعات بين العناصر الإسلاموية والطلبة اليساريين. وفي أقل من عام، بعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم، برزت مظاهر الاحتجاج في منطقة القبائل تحت ما يُعرف بالربيع الأمازيغي، حيث طالب سكان هذه المنطقة بالاعتراف في الوقت ذاته بالهوية الثقافية البربرية وبالحريات الديمقراطية. تُعد هذه الحركة نقطة انطلاق للعديد من الأعمال الاحتجاجية، كان قوامها في غالب الأحيان الظروف المعيشية المزرية للفئات البسيطة في المجتمع، خاصة بعد تدني أسعار النفط ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية وخضوعها لمديونية منهكة (الشوبكي، وآخرون، 2014: 317).

هكذا عرفت مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري عام 1986 مشادات عنيفة اعتقل في إثرها عدد لا يستهان به من المتظاهرين، وبدأت تبرز فيها العناصر الاسلاموية كوسيلة استعملها نظام الحكم لتهدئة الأوضاع وامتصاص الغضب الشعبي. أعطى موقف السلطة هذا مشروعية للحركة الاسلاموية، ما مكنها من المضي قُدمًا في استعطاف الجماهير، وخاصة الشباب. وقد تأكد هذا الأمر خلال أحداث أكتوبر 1988 التي يمكن اعتبارها ذات دور مفصلي في العلاقة بين السلطة والمجتمع (الشوبكي، وآخرون، 2014: 317).

وقد مثلت احتجاجات 1988 تجمعا فريدا لما يمكن تسميتهم "المهمّشين" بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، اقتصادي...الخ)، حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف وتكتل واسع بين هذه الفئات، بداية من خريجي الجامعات، والعاطلين من العمل، ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات الليبرالية الجديدة القاضية بتقليص حجم جهاز الدولة، وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الانفتاح. وقد استغلت الحركة الإسلامية تلك اللحظة والحالة الاحتجاجية لتعلن بطريقة أو بأخرى عن تقدمها وتوسطها بين الدولة وهذه الفئات من المتظاهرين، خاصة في غياب رافعة أو قوى سياسية أخرى _بسبب هيمنة جبهة التحرير الوطني سياسيا_ وقد فشلت هذه المحاولة لانعدام الرؤية

الموحدة في صفوف الإسلاميين. ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت في دوامة اللاستقرار، ولاسيما بعد اعتماد دستور 23 فبراير 1989م الذي فتح المجال للتعددية السياسية، الأمر الذي أدى إلى اعتماد أحزاب إسلاموية، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أدت دورا محوريا في رسم الاحتجاجات ضد نظام الحكم (الشوبكي، وآخرون، 2014: 319).

اعتمد هذا الحزب الإسلاموي إستراتيجية الترويع بقدراته التعبوية، لترجيح موازين القوى لصالحه في إطار صراعه مع السلطة الحاكمة. وقد شعرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بضعف السلطة، فعمدت إلى الضغط عليها لحملها على الرضوخ لمطالبها، فأحس الشعب بتغيير موازين القوى، وأصبح يؤمن بان الكفّة أصبحت تميل إلى صالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي بدأت تفرض نفسها كبديل ممكن للسلطة القائمة بدعوته إلى بناء دولة إسلامية تكفل العدالة الاجتماعية. وبدا ذلك جليا في عملية العصيان المدني والاعتصام في الشوارع والساحات العمومية التي بادر بها في مايو 1991م للاحتجاج على النظام الانتخابي الذي اعتمدته السلطة، تحسبا للانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 5 يونيو 1991م(الشوبكي، وآخرون، 2014: 320).

لقد تم تدوين منهج العصيان المدني الذي اتبعته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في وثيقة مرجعية بالنسبة إلى مناضلي هذا التنظيم، رسمت مختلف الخطوات التي كان من المفروض أن تؤدي إلى سقوط الدولة الجمهورية، واستبدالها بدولة قائمة على الشريعة الإسلامية. قام بتحرير هذه الوثيقة "السعيد مخلوفي" الذي يعتبره الإسلاميون مُنظّر الاحتجاج الرامي إلى التمرد على السلطة، وسهرت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على إتباع الخطوات المرسومة في الوثيقة في مواجهتها مع السلطة. وقد برزت مظاهر العنف في مواجهة بين مصالح الأمن ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما أدى الى استقالة الحكومة، وفرض حالة الحصار، وتأجيل الانتخابات لديسمبر 1991م. وأدى توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991 دورا مهما في تغيير طبيعة الحركة الاحتجاجية التي أخذت وجها مسلحا أدخل

الجزائر في دوامة أمنية ما فتئت تسعى إلى الخروج منها إلى يومنا هذا(الشوبكي، وآخرون، 2014: 320).

ويُعد بروز ظاهرة الإرهاب تحولا في خيارات العناصر الأكثر تشددا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي اختارت طريق التصعيد من حركة احتجاجية سياسية إلى اللجوء إلى تنظيم مسلح هو الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تولدت منه تنظيمات عسكرية أكثر تطرفا على شاكلة الفوج الإسلامي المسلح. وهو ما أدخل الجزائر في مرحلة العشرية السوداء التي كانت علامة فارقة في تاريخ الجزائر المعاصر، فقد امتدت هذه المرحلة إلى نحو قارب العشرة أعوام، ويمكن قراءة تأثير هذه الأزمة في الحركات الاحتجاجية في الجزائر في ضوء أكثر من مدخل. أحد هذه المداخل هو أن الأزمة كانت قاسية على نحو استنزف كل من الدولة وأجهزتها، وكذلك القوى الإسلامية التي بدأت معارضتها الصريحة للسلطة في مطلع التسعينات من القرن العشرين. وقد أدت الحرب إلى تأجيل معالجة كثير من الملفات الاجتماعية والاقتصادية غير المحسومة، بسبب ظروف الأزمة وضراوتها، وحلول اعتبارات الاستقرار والأمن في مقدمة أولويات المجتمع والنظام السياسي، وكذلك للإطار القانوني والتنظيمي في تلك الفترة، ممثلا بقانون الطوارئ بما عنته من إطلاق يد السلطات في التضييق النسبي على النشاط السياسي، وبالتالي سكون كثير من الحركات الاحتجاجية (الشوبكي، وآخرون، 2014: 321).

ومع قرب استعادة السلم، عادت الحركات والأنشطة الاحتجاجية إلى الظهور والتصاعد مرة أخرى، وعلى وجه التحديد في عام 2001، في ما عُرف حينها بحركة الربيع الأسود الأمازيغي، في إثر وفاة شاب في إحدى مقار الدرك الوطني. وقد أخذت هذه الموجة الاحتجاجية شكل مشادات عنيفة مع مصالح الأمن، وتسببت في شل النشاط الدراسي والحركة الاقتصادية في منطقة القبائل. حيث ركن المواطنون في منطقة القبائل لتنظيم أنفسهم في إطار ما عُرف حينها بتنسيقية العروش والقبائل، التي تبنت وثيقة مطلبية مكونة

من 15 نقطة للتفاوض مع النظام والدولة حولها، لتهدئة الأوضاع. وقد حمل بعضها طابعا هويّاتيًا، والبعض الآخر تركز حول الحاجات التنموية والاقتصادية لمنطقة القبائل. وهو بدوره ما يمكن قراءته في السياق السياسي الأعم الذي كان يتجه نحو إقرار المصالحة الوطنية بعد أعوام الحرب، ومن ثم تهدئة الأوضاع، وسعي الدولة والنظام إلى تلافي أي صدام أو انفجار من أي نوع في الدولة، ومن ثم قبول الدولة للتفاوض، وتأكيدها تلبية المطالب المرفوعة إليها، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية بعد تعديل دستوري صادق عليه البرلمان بغرفتيه (الشوبكي، وآخرون، 2014: 322–323).

***الحركات الاحتجاجية في الجزائر في سياق الربيع العربي:**

حين جاء عام 2011، تابع المجتمع الجزائري ببالغ الاهتمام والعناية أحداث ما سُمّي "الربيع العربي" المتمثل بانتفاضة شعبية ضد الأنظمة الحاكمة القائمة في كل من تونس، ومصر، وليبيا، وسورية، وقد انقسم المجتمع في تأويله لهذه الأحداث إلى موقفين متباينين(الشوبكي، وآخرون، 2014: 324) هما:

أ_موقف مؤيد للحركات الاحتجاجية في الدول المعنية، معتبرا إياها إطلالة ديمقراطية يتوجب الاستلهام منها.

ب_موقف رافض لهذه الحركات على أساس أنها مؤامرة ضد الشعوب العربية تمت بإيحاء من قوى أجنبية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تعاملت الحكومة الجزائرية مع ظاهرة الربيع العربي، انطلاقا من مبدأ شكل منذ الاستقلال ركيزة في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، ألا وهو مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول". فقد نظرت الجزائر على الدوام بتحفظ كبير إلى كل أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، وأثار التدخل الفرنسي في ليبيا استياء فئات عريضة من الشعب الجزائري الذي اعتبره شكلا من أشكال الاستعمار. كما أعطى تزامن الأحداث في عدة دول عربية انطباع وجود مؤامرة تتعدى أهدافها كثيرًا سعي الشعوب المشروع إلى انتزاع مجال من

الحرية والديمقراطية، وهو الاعتقاد الذي روّج ومازال يُروّج في الجزائر(الشوبكي، وآخرون، 2014: 324-325).

تُعد هذه الخصوصية، المتعلقة بالثقافة السياسية السائدة في الجزائر، عاملا مهما في عدم تجاوب المجتمع الجزائري مع فعاليات الربيع العربي، رغم تعبير بعض التنظيمات ومكونات المجتمع المدني عن تعاطفها معه، إلا أن المجتمع برمته التزم موقف المتفرج الحذر. وقد حاولت بعض الأحزاب والتنظيمات التي وصفت نفسها بالديمقراطية، وعلى رأسها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ركوب هذه الموجة الاحتجاجية، ونظّمت بصفة دورية كل يوم سبت تجمعات تُطالب فيها برحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بصفة خاصة، والنظام بصفة عامة. غير أن هذه المبادرة عرفت استجابة ضعيفة جدا، بل قوبلت بتظاهرات مضادة اتهم المبادرون بها المحتجين بالعمالة، وصنّفوهم على أنهم أدوات مستعملة لضرب استقرار الجزائر(الشوبكي، وآخرون، 2014: 325).

غير أن ذلك لم يحُل دون أن تشهد الجزائر أيضا بعض الاحتجاجات، قبل هذا المظهر للاحتجاج السياسي، التي خرجت إلى الشارع في يناير 2011 اعتراضًا على سوء الأحوال المعيشية المتمثل بارتفاع أسعار بعض المواد الغائية، وعلى رأسها الزيت والسكر. وقد عمدت الحكومة إلى تبني إجراءات من شأنها تخفيف هذه الأزمة بالتوازي مع المواجهات الأمنية التي عمدت إليها للتعامل مع المتظاهرين، وهو ما تجسد في إعلان وزير التجارة الجزائري عن تراجع الدولة عن قرار رفع أسعار السلع الغذائية على الفور. وقد خرج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب رسمي في إثر هذه الاحتجاجات واعدا بجملة من الإصلاحات والخطوات التقدمية؛ أولها رفع حالة الطوارئ المقرّة منذ حرب العشرية السوداء، وتحسين المرافق والخدمات العمومية، وإعطاء المساحة للأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها في أجهزة الإعلام، وإطلاق حزمة جديدة من قوانين تنظيم الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، وهي إجراءات كان من شأنها امتصاص مثل هذه الاحتجاجات والحيلولة دون

لحاقها بركب الثورات العربية، كما كان حال مصر وتونس(الشوبكي، وآخرون، 2014: 326).

وبرغم انقضاء هذه الموجة، إلا أن العامين التاليين (2012 و2013) لم يشهد توقفًا للاحتجاجات، وبتتبع الحركات الاحتجاجية التي ظهرت على امتداد هذين العامين، سنجد أنه يغلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي، في صورتهما المباشرة، إلى جانب تركز مثل هذه الاحتجاجات في مناطق الجنوب الجزائري. أما بشأن تتبع مثل هذه الاحتجاجات ومنظّميها، فسنجد أن هناك كيانات جديدة ومبتكرة ظهرت على الساحة يُطلق عليها اسم التنسيقيات، مثل اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين، وتنسيقية الحرس البلدي، وهي نماذج للكيانات التي تعمل على تجميع من يرتبطون بأهدافها ومطالبها، على امتداد القطر الجغرافي للجزائر، والتشبيك معهم، ومن ثم تنظيم تحركاتهم السياسية بداية من تنظيم الفاعليات الاحتجاجية، واستثمار هذه الفاعليات الاحتجاجية في التفاوض مع النظام أو الحكومة للحصول على قدر من المكاسب والمطالب التي تتبناها هذه التنسيقيات(الشوبكي، وآخرون، 2014: 327).

تُعتبر الجزائر محل تساؤلات ومصدر تعجب لعدم انسياقها في مسار ما عُرف بالربيع العربي، حيث كان يؤهلها البعض لأن تكون من بين أولى الدول التي تعرف مثل هذه الحركية. وتتعدد الأطروحات حول أسباب "الخصوصية الجزائرية" التي يمكن إرجاعها بالأساس إلى العوامل التالية(الشوبكي، وآخرون، 2014: 331):

_ظاهرة الإرهاب التي عاناها الشعب الجزائري ولا يزال منذ عام 1992، والتي خلّفت خسائر بشرية ومادية بليغة. إن تطلع الشعب الجزائري إلى الأمن، الذي بدأ يسترجعه تدريجياً، جعله لا يتقبل بسهولة كل ما من شأنه أن يمس بالاستقرار والسكينة العامة.

_حالة الظلام التي عاشها المشهد السياسي والمجتمع المدني في الجزائر، حيث قضت مرحلة الإرهاب وبعض ممارسات السلطة على الحياة السياسية بمفهومها الشامل، إذ قزّمت

الأحزاب، ودبرت مؤامرات ضد قياداتها، تحت شعار ما عرف ب"الحركات التقويمية"، وهو الأمر الذي لم يسمح للأحزاب وجمعيات المجتمع المدني بممارسة أي تأثير في المجتمع، وأدى بهما إلى فقدان المصداقية والفعالية.

_استراتيجيه السلطة الرامية إلى إشراك بعض الفعاليات الاسلاموية في دواليب الحكم، الأمر الذي أدى إلى تشتيت الصفوف في أوساط الحركة الاسلاموية، وإضعاف قدرتها على التعبئة الشعبية، فضلاً عن الانتكاسة المعنوية التي أصابتها جراء الإرهاب الذي تسبب فيه العديد من عناصرها المتشدّدين والمتطرفين.

_البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي مكّنها من توفير احتياطي صرف يناهز المئتي مليار دولار، كما مكّنت هذه البحبوحة الدولة من الشروع في إنجاز مشروعات ضخمة ذات بعد اجتماعي واقتصادي، فانخفضت البطالة إلى ما دون 10 بالمئة، واستفاد الموظفون ومختلف عمال القطاع العمومي من الزيادة في الرواتب بطريقة لم تشاهد من قبل. لقد استُعمل جانب من الإمكانيات الهائلة التي توفرت لدى الدولة لإرضاء الفئات الشعبية المتذمّرة، وشراء السلم الاجتماعي ولو بثمن غال. على سبيل المثال، بعد احتجاجات يناير 2011 قررت الدولة تقديم مساعدات من شأنها السماح للشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة.

_مقارنة بغالبية المجتمعات العربية، تتمتع الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 بقسط وافر من الحرية، ولاسيما بفضل وجود صحافة حرة قلما يوجد مثيل لها في الوطن العربي، كما يحظى الفرد الجزائري بمجال واسع لممارسة حريته في التعبير وإبداء الرأي، وبقيت الجزائر في منأى عن الممارسات القامعة للحريات التي عرفتها العديد من الدول العربية، وإن كان مجال هذه الحريات قد ضاق جراء طريقة معالجة الوضع الأمني، وما تسبّبت فيه من تجاوزات على الحقوق والحريات.

ثانيا/ الحركات الاحتجاجية في تونس:

1) الاحتجاجات في عهد الحبيب بورقيبة (1957-1987):

في 20 مارس 1956 حصلت تونس على استقلالها، وتولى "الحبيب بورقيبة" سُدة حكمها بعد سنة وعدة أشهر من استقلالها عن فرنسا وذلك في 25 يوليو 1957، حيث أعلن عن قيام الجمهورية التونسية ليطوي بذلك صفحة الملكية في البلاد. وقد شهدت تونس في عهد بورقيبة تواصلا في المد الإصلاحي فيها، وتجسد هذا المد في إنشاء مجلس وطني تأسيسي منتخب في 8 أبريل 1956، وقيام هذا المجلس بوضع دستور يونيو 1959 الذي وضع أسس نظام جمهوري يقوم على سيادة الشعب، ويعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات، كما ويُقر بحقوق وحريات الأفراد الأساسية (جمال رشاد عرفات، 2017: 77).

إلا أنه قد اتسمت فترة الحكم في عهد بورقيبة بمحاولة فرض هيمنة الدولة الممثلة في شخصه هو وحلفاؤه من البرجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية التي كانت تستثمر أموالها في المشاريع الاقتصادية داخل تونس، وهو ما أدى إلى نجاح رأس المال الأجنبي في السيطرة على الاقتصاد والمجتمع التونسي. وقد قادت طبيعة الطبقة البورجوازية المهيمنة على المجتمع التونسي بالحبيب بورقيبة إلى اتخاذ نمط حكم ديكتاتوري بهدف صيانة مصالح هذه الطبقة ومصالح احتكاراتها الامبريالية واستراتيجياتها في الهيمنة القائمة على استغلال الطبقات الكادحة. وعليه، وفي سعيه للتأسيس للدولة الحديثة كما يراها، لجأ بورقيبة في البداية إلى سياسة القمع وتكميم الأفواه للمجتمع بشكل عام والمجتمع السياسي بشكل خاص، وتجاهل كل الأطراف الموجودة على الساحة السياسية (جمال رشاد عرفات، 2017: 78).

وقد أدت أشكال القمع التي مارسها النظام البورقيبي إبان فترة الخمسينات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات إلى خلو الساحة السياسية التونسية من أي أنماط لحركات احتجاجية أو اجتماعية فاعلة ومؤثرة، إلا أن هذا الأمر تغير منذ النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينيات، فقد شهدت الساحة السياسية التونسية في هذه الفترة حراكا

سياسيا واجتماعيا واسعا، وذلك في ظل أجواء الشيخوخة السياسية التي أصابت مجمل الهرم السياسي الذي يتزعمه بورقيبة، فقد حدثت مواجهات عنيفة بين الحركة النقابية ممثلة بالاتحاد التونسي للشغل والدولة بأجهزتها الأمنية، فتولد عن ذلك حراك سياسي واجتماعي ملموس سواء على صعيد التكتلات السياسية أو على صعيد المجتمع المدني والهيئات العامة، وفي مقدمة ذلك الحركة الطلابية المتمردة على السلطة. وقد دعا ذلك بورقيبة إلى القبول الاضطراري بنوع من التعددية الحزبية الجزئية والمشروعة، حيث دشّن هذا القبول في عام 1981 واعترف ضمنه بثلاث أحزاب رئيسية هي: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الوحدة الشعبية، والحزب الشيوعي التونسي. وقد أتاحت هذه الأجواء الانفتاحية الجزئية تنامي مستويات العمل التنسيقي بين مختلف القوى السياسية(جمال رشاد عرفات، 2017: 81-82).

وكانت من أبرز تمظهرات التنسيق بين هذه القوى تنظيم فعاليات احتجاجية انطلقت على خلفية بعض القضايا أو المطالب المشتركة: مثل الاحتجاج على الغارة الأمريكية على ليبيا عام 1986، أو تحركات جاءت للتضامن مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تعرض لمحاولات عديدة من قبل السلطة لتحجيمه والهجوم عليه، أو التنسيق داخل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. كذلك شهدت هذه الفترة أنماط احتجاجية جاءت على شكل انتفاضات جماهيرية شعبية خارجة عن دائرة القوى السياسية الرسمية المعارضة أبرزها انتفاضة الخبز عام 1984، هذه الانتفاضة التي اتسعت دائرة الحريات نسبيا بعدها، وقادت إلى تعمق شعور المعارضة التونسية ببداية أفول الحقبة البورقيبية(جمال رشاد عرفات، 2017: 83).

2) الاحتجاجات في عهد زين العابدين بن علي (1987-2010):

استغل "زين العابدين بن علي" –وكان يشغل منصب رئيس الحكومة– تراجع الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، فقام بإعلان انقلاب عسكري على النظام السابق، وذلك في 27

نوفمبر 1987، حيث تبنى خطابا إصلاحيا أكثر وضوحا مقارنة بالمرحلة السابقة، وقدم بن علي نفسه باعتباره زعيم الإصلاح الذي تقع على عاتقه مهمة وضع أسس الديمقراطية وإرسائها، وتكريس دولة القانون والمؤسسات، وقام بعدة خطوات فعلية للانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية. إلا أن هذه الخطوات كانت خطوات شكلية، فقد غابت الليبرالية السياسية بما تضمنه من معاني الديمقراطية التمثيلية والمؤسسية العميقة عن الساحة السياسية التونسية، واستمرت الحكومات التونسية المتعاقبة في عهد بن علي بانتهاج سياسات اقتصادية نيوليبرالية في ظل نظام حكم تسلطي ذي سمات استبدادية، يستحضر دعاية تنويرية ديماغوجية تستهدف ترسيخ الفصل بين الحداثة وانخراط الشعب في السياسة (جمال رشاد عرفات، 2017: 86).

وقد أدت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي انتهجت في عهد بن علي وجاءت في ظلال حكم نظام تسلطي ذي سمات استبدادية إلى حدوث تآكل في الطبقة الوسطى ونشوء طبقة وسطى فقيرة تتكون من أشخاص ذوي مستويات تعليم عالي يمتلكون الوعي والطموح، وترتفع لديهم نسبة التوقعات بمستوى معيشي أفضل، وهو الأمر الذي أنتج لديهم حالة تذمر دائمة من هذه الهوة بين التوقعات الكبيرة والواقع المزري، وأفضى إلى خروجهم في حركات احتجاجية عديدة حصلت خلال العشر سنوات الأخيرة من حكم بن علي، وكانت بمثابة الممهد لتفجر ثورة الياسمين في أواخر عام 2010، وهذه الاحتجاجات هي احتجاجات منطقة الرديف (الحوض المنجمي) عام 2008، وهي احتجاجات جاءت على شكل انتفاضة حملت مطالب سياسية (المطالبة بمحاربة الفساد والقضاء على سياسات التعيين على أساس المحسوبية ودفع الرشاوي)، وقد تمكنت السلطات من قمع الانتفاضة بعد أن قابلتها بالقمع الشديد (جمال رشاد عرفات، 2017: 87-88).

ثم حدثت احتجاجات بن قردان عام 2010، حيث انتفض سكان مدينة بن قردان احتجاجا على التضييقات التي فرضتها السلطات على التجارة مع ليبيا التي تعتبر مصدر

الرزق الرئيس لسكان المدينة. ورغم محاولة السلطات الأمنية مجابهتها بالقمع، إلا أنها لم تتمكن من إيقافها، حيث استمرت حتى تم التوصل إلى اتفاق بين تونس وليبيا لإعادة فتح معبر "رأس جدير". وقد أدى نجاح هذه الانتفاضة إلى كسر حاجز الخوف في دولة زين العابدين بن علي البوليسية، وإلى إعطاء قوة زخم للحركات الاحتجاجية، وساهم في توليد فئة ناشطين مُسيسين (يحملون مطالب سياسية) ويمتلكون الجرأة، وكانت هذه الانتفاضة آخر الانتفاضات التي سبقت انتفاضة سيدي بوزيد التي تطورت وأنتجت ثورة شعبية شاملة "ثورة الياسمين"؛ باكورة ثورات الربيع العربي (جمال رشاد عرفات، 2017: 89-90).

3) الحركات الاحتجاجية في تونس في سياق الربيع العربي:

تُعرف ثورة الياسمين (ثورة الحرية والكرامة) بأنها أولى ثورات الربيع العربي وباكورتها التي سرعان ما امتدت عدواها لتشمل الكثير من بلدان العالم العربي. وعلى الرغم من أن إرهاصات ثورة الياسمين التونسية لها جذور تعود إلى أعوام سبقتها، عرفت تونس خلالها حركات احتجاجية عديدة، إلا أن المختلف في ثورة الياسمين هو تمكن نشطاء الحركات الاحتجاجية من بناء نسق من الزخم والتراكم والاستمرارية في الحركة الاحتجاجية التي بدأت كانتفاضة أطراف ضمت تظاهرات واحتجاجات انطلقت في ولاية هامشية صغيرة تُدعى ولاية سيدي بوزيد، ثم امتدت لتشمل الولايات الكبرى مثل صفاقس وسوسة والعاصمة تونس(جمال رشاد عرفات، 2017: 131-132)

ويمكن القول بأن ثورة الياسمين التونسية قد مرّت بأربعة مراحل قبل أن تتحوّل إلى ثورة شعبية عارمة وجامعة لكل فئات الشعب التونسي على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها(جمال رشاد عرفات، 2017: 133-134-135) وهذه المراحل هي:

*المرحلة الأولى (من17 إلى 23 ديسمبر 2010) بدأت بحركة احتجاجية اتخذت شكل انتفاضة شعبية انطلقت في بلدة سيدي بوزيد عقب قيام الشاب "محمد البوعزيزي" بإحراق

نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، وذلك احتجاجا على قيام شرطة الولاية بمصادرة عربته التي كان يبيع عليها الفاكهة والخضار، وتلقيه صفعة من قبل شرطية في مقر الولاية.

*المرحلة الثانية (من 24 ديسمبر 2010 إلى 07 يناير 2011)، وقد بدأت بأعمال تضامن قامت بها الولايات المجاورة لسيدي بوزيد حيث خرجت تلك الولايات في مسيرات تضامنية ضد القمع والتنكيل في ولاية سيدي بوزيد، ثم ما لبثت أن تحولت إلى أعمال احتجاج قائمة بذاتها ضد النظام بشكل عام. وتوجت هذه المرحلة بانتقال الاحتجاجات إلى العاصمة تونس (جمال رشاد عرفات، 2017: 134).

*المرحلة الثالثة (من 08 إلى 14 يناير 2011) وهي مرحلة استحالتها إلى ثورة شعبية، حيث انتشرت أعمال الاحتجاج لتشمل كافة أرجاء البلاد وبدأ التحرك النقابي ممثلا في الحركة الطلابية التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل. وبهذا الانضمام، وبعد أن اكتملت الدوائر الشعبية والنقابية والحزبية المشاركة في جسم الثورة، وبعد أن اقتحمت موجة الاحتجاجات كافة أنحاء البلاد، بدأ إنتاج الحالة الثورية في شكلها النهائي؛ هذه الحالة التي رفعت شعار "ارحل" (Dégage) للرئيس بن علي، والذي جاء ليختصر جميع المطالب والشعارات السابقة.

*المرحلة الرابعة والأخيرة وكانت يوم 14 يناير 2011، التي تمثلت في نجاحها في تحقيق أهدافها في إسقاط النظام وهروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى خارج البلاد(جمال رشاد عرفات، 2017: 135).

ثالثا/ الحركات الاحتجاجية في مصر:

1) الاحتجاجات في عهد عبد الناصر:

يُعتبر انقلاب الضباط الأحرار، وقيام ثورة 23 تموز/يوليو 1952، بداية مرحلة جديدة في مصر، وهي مرحلة الاستقلال، حيث عرفت البلاد حكم الرئيس جمال عبد الناصر حتى العام 1970 (الشوبكي، وآخرون، 2014: 122).

وقد فرض النظام في عهد عبد الناصر هيمنته السياسية والثقافية على المجال العام بالكلية، واستخدم جهازه الأمني أساليب قمعية شديدة مُنعت على إثرها أي تنظيمات من العمل، كذلك فقد حالت شعبيته وشعبويته –أيضا– دون تبلور أي ملمح احتجاجي علني منظّم أو حتى عفوي في عهده، فلم يعرف عهد عبد الناصر أي احتجاجات شعبية علنية أو انتفاضات معارضة، وخلا الشارع المصري في عهده من أي حركات شعبية ذات طابع وطني أو مدفوعة بمطالب اقتصادية. وباستثناء حادثتين معروفتين وهما: "حوادث كفر الدوار" حيث قام عمال شركة مصر للغزل بالخروج في احتجاجات في أغسطس 1952 ورفعوا مطالب معيشية واقتصادية جابهها الأمن بالقمع الشديد، وتم على إثرها إعدام عاملان بعد محاكمتهما محاكمة عسكرية سريعة. وأما الحادثة الثانية فكانت "أحكام قادة سلاح الجو"، فقد قامت عدة فئات شعبية –تضمنت عمالا وطلابا– بالخروج في تظاهرات للاحتجاج على الأحكام الهزيلة التي أصدرتها المحكمة العسكرية بحقّ العساكر الذين يُعزى لهم السبب بهزيمة عام 1967 والمطالبة بعقوبات شديدة ضدهم(جمال رشاد عرفات، 2017: 45).

2) الاحتجاجات في عهد أنور السادات:

إن طبيعة النظام السلطوي الذي بدأت ملامحه تظهر مع بداية عهد أنور السادات قد أثر بشكل كبير على طبيعة وشكل عمل الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في عهده، فبعد أن تولى أنور السادات مقاليد الحكم في مصر بدأ في عملية بلورة جديدة لطبيعة النظام السياسي، قام على إثرها بإعلان الدستور الدائم للبلاد عام 1971، وإطلاق شعاري سيادة القانون ودولة المؤسسات، كذلك قام السادات في أغسطس عام 1974 بإصدار ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي (جمال رشاد عرفات، 2017: 48).

وقد أدت هذه الإجراءات جميعها إلى تنامي حراك سياسي واسع في البلاد، ظهر في شكل واضح في حركة الطلبة في يناير عام 1972 التي تصادموا فيها مع قوات الأمن وتم

على إثرها اعتقال عدد منهم. كما ظهر هذا الحراك في اتجاه بعض النقابات المهنية إلى دعم ومساندة حراك الطلبة عبر إصدار بيانات عديدة. كما ظهر هذا الحراك بشكل جلي عندما أعلن عمال شبرا الخيمة إضرابهم في مارس 1972، حيث تبعهم ستة آلاف عامل من عمال ميناء الإسكندرية وأعلنوا عن إضرابهم احتجاجا على عدم قيام الإدارة بدفع الأجر الصافي لهم. ومن أبرز الحركات التي حدثت في عهد السادات كذلك؛ احتجاجات 18 و19 يناير أو ما عُرفت باسم انتفاضة الخبز، والتي انطلقت احتجاجا على القرارات التي أصدرتها الحكومة في 17 يناير 1977، وتضمنت رفع أسعار بعض السلع، وإلغاء دعم بعض أسعار سلع أخرى، كما تضمنت زيادة الرسوم الجمركية (جمال رشاد عرفات، 2017: 49).

3) الاحتجاجات في عهد حسني مبارك:

كانت احتجاجات الأمن المركزي أبرز فعالية احتجاجية قامت في فترة الثمانينيات، رافقتها بعض الفعاليات الاحتجاجية الطلابية –تضمنت تظاهرات– في جامعات القاهرة والمنصورة وعين شمس طرحت قضايا قومية وهتفت ضد اعتداءات الحرس الجامعي على الطلاب. أما فترة التسعينيات فقد سادها نمط ركود سياسي ولم تشهد أي فعاليات احتجاجية باستثناء بعض الاحتجاجات الطلابية التي انطلقت في عدد من الجامعات المصرية ضد التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 1991 الذي شاركت فيه مصر. هذا وإن نمط الركود السياسي الذي ساد الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين قد بدأ بالتبدد مع مطلع الألفية الثالثة التي جاءت بنوع من الحراك السياسي أخذ بالتصاعد المستمر على مدى السنوات العشر الأخيرة (من حكم مبارك) ممثلا شكلا فريدا من أشكال الحراك لم يسبق أن شهده تاريخ الحياة السياسية المصرية، وذلك بما ارتكز عليه من حركة احتجاجات اجتماعية ممتدة وواسعة النطاق (جمال رشاد عرفات، 2017: 52–53).

ويمكن تقسيم الحراك الاحتجاجي الذي شهده العقد الأخير من عهد مبارك إلى ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى بدأت من الانتفاضة الفلسطينية الثانية واستمرت حتى غزو

العراق في عام 2003، حيث بدأ الحراك المصري بمظاهرات داعمة للانتفاضة، ثم تشكلت اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة ولعبت دورا مهما في جمع التبرعات وتنظيم المظاهرات وتوقيع العرائض، ثم كان أوج هذه المرحلة بالمظاهرات التي خرجت في 20 مارس 2003 للتنديد بغزو العراق والتي وصل أعداد المتظاهرين فيها في القاهرة إلى ما يُقارب أربعين ألف متظاهر قابلها الأمن المصري بالقمع واعتقال النشطاء. والمرحلة الثانية هي مرحلة الاحتجاج السياسي التي صاحبت الانتخابات البرلمانية المصرية واستمرت حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية في عام 2005، حيث يمكن اعتبار أن التحول الأكبر الذي شهدته الساحة السياسية في مصر قد بدأ مع العام 2004، وذلك مع اقتراب الانتخابات الرئاسية وما تضمنته من احتمالية توريث الحكم لنجل الرئيس، فمن هنا بدأ مسار التحول، حيث انبثقت حركة كفاية ومثيلاتها من الحركات الاحتجاجية –من قلب حركة التضامن مع فلسطين والعراق– ورفعت شعار "لا للتمديد، لا للتوريث"، وركزت على مطالب سياسية محددة أهمها تحقيق الديمقراطية الداخلية، وهو ما دفع البعض لتسمية هذه المرحلة بمرحلة "كفاية وأخواتها". والمرحلة الثالثة والأخيرة هي مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية التي بدأت من عام 2006 واستمرت بالتمدد حتى لحظة تفجر ثورة 25 يناير 2011(جمال رشاد عرفات، 2017: 53–54).

4) الحركات الاحتجاجية في مصر في سياق الربيع العربي:

في هذه المرحلة لعبت الحركات الاحتجاجية الشبابية دورا كبيرا وفاعلا في الثورة، حيث إن أبرز الحركات الاحتجاجية التي دعت إلى ثورة 25 يناير 2011 تمثلت في حركة شباب من أجل التغيير، وحركة تضامن، وحركة شباب 6 أبريل، وحركة شباب من أجل الحرية والعدالة، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، وحركة كلنا خالد سعيد، وحركة شباب حزب الجبهة الديمقراطية. فهذه الحركات قامت باستخدام كلا من الاتصال المباشر على أرض الواقع، والاتصال عبر العالم الافتراضي لبث دعواتها إلى

التظاهر يوم 25 يناير ضد السياسة القمعية وأعمال العنف والتعذيب التي ترتكبها الشرطة، وضد قانون الطوارئ (جمال رشاد عرفات، 2017: 112).

وفي هذه المرحلة يمكن القول بأن طبيعة البنى السياسية السائدة في مصر قبل الثورة هي التي مكنت الحركات الاحتجاجية من بناء فرصتها السياسية. فتراكم عوامل الفساد والقمع والاضطهاد وتعدد أشكالها، أدى إلى وجود بنية سياسية ملائمة لعمل الحركات الاحتجاجية. فقامت هذه الحركات باستغلال إمكانياتها لبناء خطاب سياسي احتجاجي موحد وذوو أهداف واضحة (إسقاط النظام)، وهو ما لعب دورا كبيرا في حشد وتعبئة الجماهير من حولها، وهذا الالتفاف الجماهيري حولها هو ما مكنها من الاستمرار في فعل الاحتجاج، وهو ما قاد هذا الفعل نحو التحول إلى حركة تصاعدت باستمرار، واستحالت بفعل التراكم من احتجاج بسيط إلى احتجاجات شاملة ومن حركة فئوية ذات مطالب محدودة، إلى حركة ثورية وانتفاضات أفقية امتدت من مكان إلى آخر، لتتحول في النهاية إلى حركة رأسية تجسدت في ثورة شعبية عارمة ومتكاملة، نجحت في تحقيق مسعاها الأول المتمثل في إسقاط النظام (جمال رشاد عرفات، 2017: 117).

رابعا/ الحركات الاحتجاجية في لبنان:

عرف لبنان بعد الاستقلال احتجاجات متنوعة يمكن إدراجها تحت عنوانين(الشوبكي، وآخرون، 2014: 124) هما:

أ_الاحتجاجات السياسية: تميزت هذه الاحتجاجات بعدة أمور وهي:

1) حصولها في مواعيد انتخابات رئيس الجمهورية (في الأعوام 1952، و1958، و1964، و1969، و1975).

2) بناؤها على موقف من القضايا القومية والتحررية، وموقف الحكومات منها، سواء أكان دعمًا أو استنكارًا، وكانت السياسة التحررية العربية، ودعم المحور الناصري والسوفياتي في

الخمسينات ومطلع الستينيات قضيتها، وأضيف إليها قضية الموقف من المقاومة الفلسطينية، والاعتداءات الإسرائيلية بعد ذلك.

3) ارتباطها بأحزاب وقوى سياسية منظّمة: أحزاب تقدمية وقومية، وأحزاب يمينية و"لبنانية"، تعبّر صراحة أو تمويها عن بنية طائفية "مسلمين ومسيحيين".

4) انقسام بين أطراف السلطة فيها.

ب_الاحتجاجات القطاعية: شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال احتجاجات قطاعية قام بها العمال والموظفون والمزارعون والطلاب، لم تكن بعيدة عن القوى السياسية.

وقد تأثرت الحركات الاجتماعية في لبنان بطبيعة نظامه السياسي، سواء من حيث بدء التأريخ لمرحلة جديدة من الحركات الاحتجاجية، أو من حيث نوعية هذه الحركات وتأثرها بالقوى السياسية اللبنانية. ومن المعروف أن اتفاق الطائف سنة 1989م أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، وكرّس نظاما قائما على المحاصصة الطائفية، ويمكن القول أن هناك خاصيتين تميزانه من غيره من النظم العربية وهما: البنية الطائفية، والارتباط بالمحيط الخارجي وتأثره به، سواء الإقليمي منه أو الدولي(الشوبكي، وآخرون، 2014: 20).

وفي إشارة واضحة إلى تأثر الحركات الاحتجاجية بالنظام السياسي، اعتبر "فارس اشتي" في دراسته "الحركات الاحتجاجية في لبنان" أن هناك حدثين سياسيين كبيرين مثّلا مرحلة جديدة في تطور الحركات الاجتماعية، وهما انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني عام 2000، ثم الحدث الأهم، وهو اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وانسحاب القوات السورية من لبنان عام 2005 في إثر ذلك، وهو ما أدى إلى تغيّر موازين القوى السياسية اللبنانية، وبالتالي تأسيس وضع سياسي جديد، انعكس على الحركات الاحتجاجية، سواء السياسية أو المطلبية(الشوبكي، وآخرون، 2014: 21).

ومثلما عرفت "انتفاضة الاستقلال" التي جاءت كرد فعل لاغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، بداية الإعلان عن انقسام أو مواجهة بين فريقين رئيسيين، هما فريق 8 آذار،

وفريق 14 آذار، فإن كلاّ منهما كان انعكاسًا للصراع الدولي والإقليمي، فالأول مدعوم من إيران وسورية، والثاني من مصر والسعودية، ومن ورائهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ثم يأتي بعد ذلك اعتصام ساحة رياض الصلح لقوى 8 آذار، الذي جاء بعد حرب تموز/يوليو 2006، حيث استشعر حزب الله قوته، وأراد تمثيلاً سياسيا يوازي تلق القوة الجماهيرية والعسكرية. واستمر دعم القوى الإقليمية والدولية لكل من الفريقين، إلى أن تم نزع فتيل الأزمة باتفاق الدوحة عام 2008. والمؤكد أن هذا الانقسام السياسي انعكس على مسار الاحتجاجات الاجتماعية، بصورة جعلت من الصعب فصلها ليس فقط عن الواقع السياسي (وهو بديهي)، إنما أيضا عن القوى السياسية والمذهبية (الشوبكي، وآخرون، 2014: 21).

ويمكن تقسيم الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان بين حركات شرعية (أي دعت إليها مؤسسات منظّمة تنظيما قانونيا)، وغير شرعية، حيث تحرك الاتحاد العمالي العام في 7 أيار/مايو 2007 للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، وفي تلك الأثناء قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات ضد قوى 8 آذار، ابتداء من إلغاء شبكة اتصالات تابعة لحزب الله، ثم إقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت المحسوب على الحزب أيضاً، فقامت قوى 8 آذار بالرد باحتلال بعض المواقع التابعة لتيار المستقبل، وهو الأمر الذي جعل هذه الأحداث المطلبية تخرج عن أهدافها الاجتماعية بصورة واضحة وتدخل بقوة في مجال الصراع السياسي اللبناني المباشر (الشوبكي، وآخرون، 2014: 21).

ومن الواضح أن الاحتجاجات الاجتماعية في لبنان لم تكن منفصلة عن الصراع السياسي القائم، ولكنها لم تنفصل أيضا عن الأبعاد المذهبية والصراعات الإقليمية التي تعرفها المنطقة... فكثيرا ما تكون الحركات الاجتماعية انعكاسا لصراع سياسي يدور بين تياري 8 آذار و 14 آذار، ولكن في أحيان أخرى تخرج حساسيات دينية عابرة للتيارين بين المسلمين والمسيحيين، أو بين السنّة والشيعة والدروز حتى لو كانوا منضوين تحت تحالف سياسي واحد(الشوبكي، وآخرون، 2014: 22-23).

خلاصة:

كانت هذه مطبوعة بيداغوجية في مقياس "الحركات الاجتماعية" مقدمة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع بجامعة "محمد الصديق بن يحي_جيجل"، وقد تضمنت هذه المطبوعة جميع المحاور والعناصر والنقاط المنصوص عليها في محتوى هذه المادة؛ المقرر من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وحاولنا قدر الإمكان في هذه المطبوعة الالتزام بلغة سوسيولوجية بسيطة واضحة ومفهومة لجميع الطلبة، ومتناسبة مع قدراتهم المعرفية، لذلك غلب على هذه المطبوعة الطابع البيداغوجي التعليمي. كما حاولنا التركيز فيها على العناصر الأساسية، والنقاط الجوهرية التي تتضمنها محاور هذه المادة العلمية، دون الدخول في التفاصيل والتشعبات التي تكتنف بعض القضايا التي تهم الباحثين المتخصصين، ودون التورط في المساءل الخلافية العميقة بين علماء الاجتماع في هذا المجال.

في الأخير نرجوا أن تكون هذه المطبوعة ذات فائدة لجميع طلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع، وأن تُعينهم في تكوينهم المعرفي الأكاديمي في مادة الحركات الاجتماعية، والتي تُعتبر إحدى أهم الموضوعات التي ينبغي أن يُلم بها طالب علم الاجتماع في إعداده الأكاديمي القاعدي في حقل علم الاجتماع. ولمن يُريد من الطلبة مزيد إلمام وإحاطة بالقضايا والمسائل المتعلقة بهذه المادة؛ بإمكانه الرجوع إلى قائمة المراجع الواردة أدناه، فمعظمها متاح على شبكة الإنترنت، مما سيسمح لهم بتوسيع مدركاتهم المعرفية وإثراء رصيدهم السوسيولوجي بهذا الخصوص.

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

***الكتب:**

1_ بشارة، عزمي. (2012). المجتمع المدني_دراسة نقدية. (ط.6). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2_ تلي، تشارلز. (2005). الحركات الاجتماعية. (ترجمة ربيع وهبه). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

3_ تورين، آلان. (2011). براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. (ترجمة جورج سليمان). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4_ جونستون، هانك. (2018). الدول والحركات الاجتماعية. (ترجمة أحمد زايد). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

5_ زهران، فريد. (2007). الحركات الاجتماعية الجديدة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

6_ سيسيل، بيشو، وأوليفيه، فيليول، وليليان، ماتيو. (2017). قاموس الحركات الاجتماعية. (ترجمة عمر الشافعي). الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.

7_ شلبي، عبد الله. (2008). علم الاجتماع الاتجاهات النظرية وأساليب البحث.

8_ الشوبكي، عمرو، وآخرون. (2014). الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي، (مصر، المغرب، لبنان،. البحرين). (ط.2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

***الموسوعات:**

9_ الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. (1979). موسوعة السياسة. (ج.1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

***المجلات والدوريات:**

10_ كوندة، سلمى. (2019). جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السوسيولوجي _مقاربة سوسيو تاريخية. مجلة العلوم الاجتماعية_جامعة سطيف2، 16، (01)، 217-227.

11_ العطري، عبد الرحيم. (2011). سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. مجلة إضافات، (13)، 17-31.

***الرسائل العلمية:**

12_ جمال رشاد عرفات، إسراء. (2017). الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي-دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

***مواقع الأنترنت:**

13_ أحمد، أمنية. (17 سبتمبر 2019)، "الحركات الاجتماعية_التمثيل السياسي والدولة". [مقال على الشبكة] http://arabprf.com/?p=365. (2020/08/28).

14_ جودة محمد، محمود خليفة. المركز الديمقراطي العربي. (28 أبريل 2014)، "الدولة والحركات الاجتماعية الجديدة"،[مقال على الشبكة] https://democraticac.de/?p=646. (2020/06/26).

15_ خشيب، جلال، و وشنان, آمال. مركز إدراك للدراسات والاستشارات. (13 يوليو 2016)، "الدولة والمجتمع المدني_حدود التأثير والتأثر"، [مقال على الشبكة] http://idraksy.net/State-and-civil-society.pdf. (2020/08/12).

16_ موسوعة مقاتل من الصحراء. (2020)، "الثورة"، [مقال على الشبكة] http://www.moqatel.com. (25 أوت 2020).

ثانيا/ المراجع باللغة الانجليزية:

***Books:**

17_ Della Porta, Donatella & Diani, Mario. (2006). Social Movements_an introduction (2nd ed). U K: Blackwell Publishing.

***Journals:**

18_ D'Anjou, Leo & Van Male, John. (1998). Between Old and New: Social Movements and Cultural Change. Mobilization Journal, 3 (2), 207-226.

19_ Fuchs, Christian. (2006). The Self-Organization of Social Movements. Systemic Practice and Action Research, 19 (1), 101-137.

20_ Wieviorka, Michel. (2012). The Resurgence of Social Movements. Journal of Conflictology-Universitat Oberta de Catalunya, 3 (2), 13-19.

***Reports:**

21_ Bendaña, Alejandro. (2006). NGOs and Social Movements (Report N°22). Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD).

22_ Mrigendra, Bahadur Karki. (2012). Social Movements. Nepal: Centre for Nepal and Asian Studies.

23_ The National Democratic Institute. (2016). Civic Update_Social Movements. Washington: Citizen Participation Team.